G74

لنتحدث عن أمننا القومي:

موجز لرؤى طويلة الأمد بخصوص الأمن القومي

إشراك أوتياروا نيوزيلندا بتنوعها المتزايد بشأن مخاطر الأمن القومي والتحديات والفرص المتعلقة به

March 2023

Te Kāwanatanga o Aotearoa
New Zealand Government

تم تقديمه إلى مجلس النواب وفقا لقانون الخدمة العامة لعام 2020 ، جدول 6 بند 8.

2023 © حقوق الطبع والنشر للتاج

هذا العمل مرخص بموجب الترخيص النيوزيلندي لـ كريتف كومونز أتريبيوشن 4.0. لك حرية نسخ العمل وتوزيعه وتكييفه، طالما أنك تنسبه إلى مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء (DPMC) وتلتزم بأي شروط ترخيص أخرى. للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يرجى زيارة creativecommons.org/licenses/by/4.0

يرجى ملاحظة أنه لا يجوز استخدام أي شعار رسمي أو حكومي أو أوالرمز الرسمي للدولة بأي طريقة تنتهك فيها أي حكم من أحكام قانون حماية الأعلام والشعارات والأسماء لعام 1981. يجب أن يكون الإسناد إلى التاج في شكل مكتوب وليس عن طريق استنساخ أي من هذه الشعارات أوالرمز الرسمي للدولة.

تم النشر بواسطة مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء March 2023 (DPMC).

dpmc.govt.nz • *information@dpmc.govt.nz*

ISBN 978-0-947520-31-1 (عبر الإنترنت)، 978-0-947520-32-8(طباعة)

مقدمة

السلام عليكم ورحمة الله

Waiho i te toipoto، kaua i te toiroa (دعونا نقترب من بعضنا البعض، ولا ندع المسافات تفرقنا عن بعضنا)

يُعد موجز الرؤى طويلة الأمد حول الأمن القومي الماثل هو الأول من نوعه.

وتولى مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية والتجارة، نيابة عن مجلس الأمن والاستخبارات، قيادة العمل المتعلق بهذا الموجز[1]. فقد تم تطويره بشكل مستقل عن الوزراء والحكومة الحالية، وهي تنظر إلى مخطط أمننا القومي المتغير وتُقدم بعض الفرص للمستقبل.

إن الأمن القومي يؤثر علينا جميعاً. فقد تعرضت مجتمعاتنا لأضرار كبيرة من التطرف العنيف؛ ومن التأثير الضار للهجمات الإلكترونية على أعمالنا وقطاعاتنا المصرفية والصحية؛ ومن الخطر المستمر للجريمة المنظمة؛ وانهيار النظام الدولي، وما يوفره من استقرار، حيث تسعى بعض الدول لتأكيد مصالحها.

بينما تستمر معاناتنا من تأثيرات جائحة COVID-19 والمعدل المتسارع لتغير المناخ والانتشار السريع للمعلومات المغلوطة والمضللة، يجري اختبار وعينا الجماعي بتهديدات الأمن القومي وقدرتنا على مواجهتها باستمرار.

من خلال هذا الموجز، الذي يركز على إشراك نيوزيلندا التي تتسم بتزايد التنوع الثقافي في الأمن القومي - فنحن نسعى إلى تبادل المعلومات حول بعض مخاطر أمننا القومي وتحدياته الأكثر إلحاحاً. وكأُمَّةٍ، فنحن لدينا خيارات حول كيفية تعاملنا معها. من خلال زيادة المحادثات العامة حول الأمن القومي، يمكننا الاستعداد وزيادة قدرتنا على الصمود لمواجهة هذه التحديات بالإضافة إلى الفهم المشترك للطرق الممكنة للمضي قدماً.

شكراً لجميع من شاركوا معنا وساهموا في هذا الموجز. لقد سمعنا أن المحادثات حول الأمن القومي لها أهمية، وأن المشاركة المنتظمة للمعلومات مهمة. يُعَدُّ هذا الموجز بمثابة تخطي خطوة واحدة نحو هذا الأمر.

وعند إعداد هذا الموجز، أخذنا في الاعتبار الرؤى من قطاع الأمن القومي والتعليقات العامة والمعلومات المتعلقة بقضايا الأمن القومي المستقبلية والبحوث الدولية وبيانات إحصاءات نيوزيلندا.

نتطلع إلى مواصلة الحوار مع الشعب النيوزيلندي.

شكراً لكم

توني لنش
رئيس مجلس إدارة الأمن والاستخبارات

مرحبا

يدور موجز الرؤى طويلة الأمد هذا حول حماية الأمن القومي لنيوزيلندا وتعزيزه - ولشعبنا وأمتنا ومصالحنا - مع الأخذ في الاعتبار كيف يمكننا الازدهار الآن وفي المستقبل.

موضوع هذا الموجز هو ***إشراك أوتيروا نيوزيلندا التي تتسم بالتنوع بصورة متزايدة في مخاطر الأمن القومي وتحدياته وفُرَصِه.***

وهو يبحث تحديدًا في عددٍ من المخاطر والتحديات التي تواجه أمننا القومي - مثل الهجمات السيبرانية والإرهاب والتطرف العنيف والمعلومات المضللة والجريمة المنظمة. كما تُقَدم بعض الأفكار لمساندة المستقبل المشرق لأمننا القومي، ويشمل ذلك توضيح سبب أهمية إشراك النيوزيلنديين في هذا الأمر.

قد تكون المباحثات حول الأمن القومي مُعقّدة، ولكنها أساسية لضمان مستقبل نيوزيلندا بصفتها مكانًا آمنًا ومحصناً لزائريها وأولئك الذين يعيشون ويعملون فيها. إننا نعتقد أن المشاركة الحرة والشاملة والميسورة من جانب الحكومة ستساعد على بناء الثقة والاطمئنان، وتعزيز أمننا القومي. نهدف من خلال هذا الموجز إلى زيادة الوعي والإدراك بشأن الأمن القومي. نأمل أن يؤدي هذا إلى مزيدٍ من المشاركة والحوار في المستقبل.

القصة وراء هذا الموجز

يُعد موجز الرؤى طويلة الأمد طريقة جديدة للأجهزة الحكومية التي تعمل بصورة مستقلة عن وزرائها، من أجل استكشاف القضايا التي تهم رفاهية الشعب النيوزيلندي في المستقبل وإعداد تقارير بشأنها.

أوصت **اللجنة الملكية للتحقيق** في الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايستشرش بأن تعيد الحكومة التفكير بالطريقة التي نشرك فيها الجاليات التي نخدمها- من أجل خلق مجتمع يشعر فيه جميع النيوزلنديين بالأمان والاندماج. نحن نريد استخدام هذا الموجز ليساعدنا في المضي قدمًا على المدى الطويل لسماع آرائكم واستكشاف ما قد يبدو عليه مستقبل الأمن القومي في بلادنا.

أعد ت هذا الموجز مجموعة مكونة من تسعة أجهزة حكومية مسؤولة عن حماية نيوزيلندا مما يُهدد أمنها القومي. وهي تتبع سياسة الاستقصاء العام والبحث والاستشارة العامة. ولقد أُحطنا علماً أن النيوزيلنديين يهتمون كثيراً بشأن الأمن القومي، ويودون أن يكونوا على اطلاع دائم بمستجدات التطورات، ويرغبون المشاركة في المباحثات التي تخص خطط الأمن القومي لنيوزيلندا في المستقبل.

وهو أمر مشجع، لأن المخاطر متزايدة التعقيد على أمننا القومي تعني أننا بحاجة إلى إشراك جميع النيوزيلنديين في جهودنا لحماية بلدنا من الأذى.

يعتمد هذا الموجز على البحث والمعلومات التي سمعناها من الجاليات والشركات وأجهزة الحكومة للتركيز على:

- التوجهات العالمية الرئيسية التي ستؤثر على الأمن القومي لنيوزيلندا على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة
- بعض مخاطر الأمن القومي وتحدياته المهمة وكيف يمكن أن تتغير على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة
- الركائز الأساسية التي من شأنها مساندة الأمن القومي من أجل غدٍ مشرق في المستقبل.

يُرجى العلم أن هذا الموجز على الرغم من إعداده بصورة مستقلة عن الوزراء وأنه لا يمثل سياسة حكومية، فقد تزامنت صياغته مع تطوير مجموعة واسعة من مبادرات السياسات الحكومية التي تهدف إلى إحداث تغيير في قطاع الأمن القومي - وتحديداً أول استراتيجية للأمن القومي في نيوزيلندا ومراجعة وظائف نظام الأمن القومي وتكوينه (حسب توصيات اللجنة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايستشرش).

*يبحث هذا الموجز أيضاً في موضوعات مماثلة لموجز الرؤى طويلة الأمد، ولا سيما موجز لجنة الخدمة العامة حول "**كيف يمكننا دعم المشاركة العامة في الحكومة بصورة أفضل مستقبلًا؟**"، والموجز المقدم من وزارة*

الداخلية الذي يتناول **"كيف يمكن تفعيل المشاركة المجتمعية وصُنع القرار بصورة أفضل من خلال التكنولوجيا؟ "**

حيث بدأنا - البحث والمشاركة

وكجزءٍ من إعداد هذا الموجز، سعينا للحصول على معلومات حول الأمن القومي لاوتيروا نيوزيلندا من مجموعة من المصادر.

تضمن بحثنا ما يلي:

- معلومات من الأجهزة الحكومية المشاركة في نظام الأمن القومي لنيوزيلندا.[2]
- **استطلاع عام حول الأمن القومي** [3] - هو استطلاع مستقل لأكثر من 1000 شخص يعيشون في نيوزيلندا، والذي نأمل تكراره كل عام. ركّز الاستطلاع على تصورات النيوزيلنديين ومواقفهم، ووعيهم تجاه مجموعة واسعة من مخاطر الأمن القومي لاوتيروا نيوزيلندا وتحدياته وفرصه.
- الملاحظات الواردة من جولتنا الأولية من المشاورات حول موضوع الموجز - حيث تلقينا 105 مشاركة لأفراد من الجمهور والمؤسسات والشركات تعبر عن آرائهم. كانت المشاركات داعمة للموضوع، حيث علق المشاركون على الحاجة إلى النظر في مجموعة من مخاطر الأمن القومي وتحدياته، واتباع نهج أكثر انفتاحًا وتعاونًا في المباحثات بشأن الأمن القومي. يمكنكم الاطلاع على ملخص آرائهم من خلال الرابط التالي: ***https://dpmc.govt.nz/our-programmes/national-security/national-security-long-term-insights-briefing/ltib-topic***
- بالحضور شخصياً وعبر وسائل الاتصال في الاجتماعات hui، بما في ذلك تلك التي تجرى مع المهاجرين الجدد والجاليات العرقية التي تشترك في استضافتها وزارة الجاليات العرقية.
- الآراء والملاحظات التي وردت في مسودة الموجز - حيث تلقينا 45 عريضة. يمكنكم الاطلاع على ملخص الآراء والملاحظات من خلال الرابط التالي: ***https://dpmc.govt.nz/our-programmes/national-security/national-security-long-term-insights-briefing***
- بيانات وأبحاث متاحة للجمهور من نيوزيلندا وجميع أنحاء العالم.

أمدتنا نتائج الاستطلاع والمشاورات العامة الأولية بفهمٍ أعمق حول كيفية وعي النيوزيلنديين بمخاطر الأمن القومي وتحدياته وفرصه. وقد استخدمنا مصادر المعلومات المذكورة لإثراء هذا الموجز - مما يمكّننا من تحديد المجالات التي نستطيع تقديم معلومات أكثر وضوحًا وتداولًا بشأنها.

ما علمناه -
بعض النتائج الملحوظة

كشفت المعلومات التي جمعناها من خلال الاستطلاع العام حول الأمن القومي وكذلك المشاركات والعرائض والأبحاث وغيرها من المصادر العامة عن ثلاثة مجالات مهمة رئيسية بشأن مستقبل أمننا القومي.

تضمن بحثنا ما يلي:

- يُدرك النيوزيلنديون أن التهديدات التي يواجهها أمننا القومي آخذة في الازدياد.
- تؤثر الأحداث والتوجهات العالمية بصورة متزايدة وبشدة على الأمن القومي لنيوزيلندا، و
- تتفاوت الثقة في قدرة الحكومة على الاستجابة.

تضمن الاستطلاع العام حول الأمن القومي مجموعة واسعة من التهديدات والمخاطر والتحديات التي يواجهها أمننا القومي. تُساعدنا هذه التغطية الواسعة على فهم التصورات العامة بصورة أفضل عبر مجموعة من القضايا التي يمكننا مقارنتها بنتائج الاستطلاعات الدولية.

وكمعدل متوسط، علمنا من خلال الاستطلاع أن النيوزيلنديين أكثر قلقًا من الشعوب الأخرى حول العالم بشأن مجموعة من التهديدات.

ليس من الغرابة أن يشعر النيوزيلنديون بالقلق حيال الكوارث الطبيعية التي تحدث، نظراً
إلى احتمالية تأثرنا بأحداثٍ مثل الزلازل والفيضانات والجفاف والنشاط البركاني. فنحن من أكثر
البلدان عرضة للكوارث الطبيعية في العالم. تتبع حكومة نيوزيلندا
نهجاً تكاملياً في التعامل مع الكوارث الطبيعية، مع التركيز على الحد منها والاستعداد لها ومواجهتها
والتعافي منها. المزيد من المعلومات حول النهج المتبع متاحة على الرابط التالي:
www.civildefence.govt.nz/cdem-sector/the-4rs/.

ستأتي الأوبئة الصحية أيضًا على رأس اهتمامات الناس، حيث نواصل مواجهة التأثيرات المستمرة لجائحة فيروس كورونا COVID-19. المزيد من المعلومات حول النهج المتبع متاحة على الرابط التالي: *www.health.govt.nz* و **https://covid19.govt.nz/**.

"النسبة المتوسطة للنيوزيلنديين المهتمين بمجموعة واسعة من التهديدات أعلى من غيرهم من شعوب الدول الأخرى"

الاستطلاع العام حول الأمن القومي

ما مدى شعورك بحقيقة التهديد الذي يمثله وقوع أي مما يلي خلال الأشهر الأثني عشر / العشر سنوات المقبلة؟

المصدر: استطلاع إبسوس IPSOS العام حول الأمن القومي لعام 2022 (منشور في أكتوبر 2022).

ملاحظة: المعلومات المغلوطة هنا تشمل معلومات مغلوطة للتضليل المتعمد ومعلومات التضليل الغير متعمد

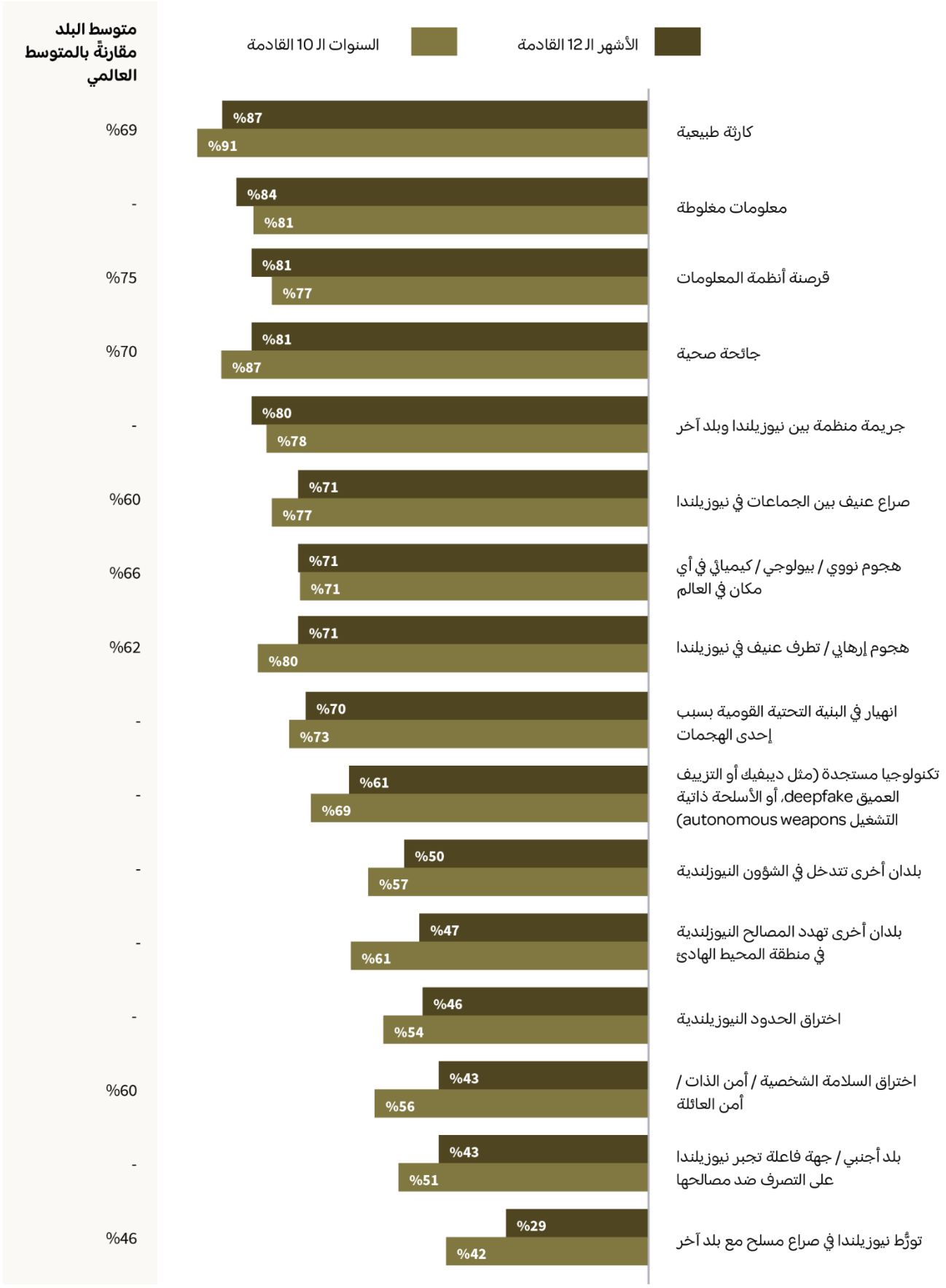

ما يثير الاهتمام على وجه التحديد في سياق هذا الموجز هو درجة القلق بشأن التهديدات التي يتسبب فيها الأشخاص أو البلدان الذين يرغبون في إيذائنا (يُشار إليهم غالبًا بمصطلح "الجهات الفاعلة الخبيثة")، مثل القرصنة (الهجمات التي يشنها مرتكبو جرائم الإنترنت، والجهات الفاعلة الخبيثة المدعومة من الدول، والتي تسرق المعلومات أو تكشفها أو تُحرّفها أو تُعطلها أو تدمرها من خلال الوصول غير المسموح به إلى أنظمة الكمبيوتر)، أو الجريمة المنظمة (نشاط غير قانوني عابر للحدود الوطنية). كان ثاني أكبر التهديدات التي تثير القلق خلال الاثني عشر شهرًا المقبلة هو انتشار المعلومات المغلوطة (المعلومات المغلوطة هنا تشمل التضليل المتعمد وغير المتعمد).

يبين الاستطلاع أن القلق يتزايد على المدى الطويل بشأن بعض هذه الأنواع من التهديدات أيضًا، ويشمل ذلك إحدى الدول الأجنبية أو الجهات الفاعلة التي تحاول فرض نفوذها على نيوزيلندا، أو دولة تهدد مصالح نيوزيلندا في المحيط الهادئ، واحتمالية تورط نيوزيلندا في صراعٍ مُسلح.

علمنا أيضًا من خلال الاستطلاع والمشاورات العامة حول موضوع الموجز أن الجمهور يريد منا مشاركة المزيد من المعلومات والتحدث باستفاضة بشأن هذه الأنواع من التهديدات التي يواجهها الأمن القومي.

محور تركيز هذا الموجز

من خلال نقل وجهات نظر الأجهزة المشاركة في إعداد هذا الموجز إلى جانب ما علمناه من خلال الاستطلاع والمشاورات العامة، سنركز على التوجهات والقضايا ذات الأهمية الخاصة، ومنها التهديدات المحددة التالية التي يواجهها الأمن القومي:

- المعلومات المضللة
- القرصنة والهجمات الإلكترونية
- الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية
- التدخل الأجنبي والتجسس
- الإرهاب والتطرف العنيف
- تحديات الصمود في منطقة المحيط الهادئ.

نسعى من خلال مشاركة هذه المعلومات إلى تعزيز الفهم العام والمباحثات بشأن الأمن القومي.

تؤثر التوجهات العالمية الحالية على الأمن القومي لنيوزيلندا

فالتهديدات التي يواجهها أمننا القومي لا تحدث بمنأى عن العالم. دعّم ما أخبرنا به الناس وجهة نظرنا في أن الأحداث والتوجهات الدولية لها أثر ضار ومتزايد على الأمن القومي لنيوزيلندا، في عالمٍ بات أكثر ترابطًا وتنافسية أكثر من أي وقتٍ مضى.

ونتوقع أنه خلال العشر إلى الخمس عشرة سنوات المقبلة ستتأثر أهم المخاطر على أمننا القومي بأربعة توجهات عالمية رئيسية، أو ما ستنشأ منها في بعض الحالات:

- **المنافسة المتزايدة** بين الدول، والتدهور المستمر في "النظام الدولي القائم على القواعد" (هذا النظام العالمي يتكون من قواعد ومبادئ ومنظمات تدعم الدول للعمل معًا، مما يشجع على انتهاج سلوك سلمي، ويسهل توقعه، وتعاوني).

إن دعم نيوزيلندا للنظام الدولي القائم على القواعد يمكّننا من الاستفادة من التعاون السلمي مع الدول الأخرى. ومع ذلك، فنحن نعتقد أن التهديدات التي يتعرض لها النظام الدولي ستزداد، مع سعي الدول التي لها وجهات نظر وأهداف تتعارض مع هذا النظام إلى تقويضه وتجاهله. وقد تجلى هذا بشدة في الآونة الأخيرة في الغزو الروسي المستمر على أوكرانيا. في حين أن أوروبا ودول أخرى قد تأثرت وسيستمر تأثرها أكثر من غيرها، فإن الغزو يمثل انتهاكًا خطيرًا للقواعد الدولية، ويشكل ضغطًا على النظام الدولي، وسيؤثر على الناس في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بنيوزيلندا، سيؤدي المزيد من التدهور في النظام الدولي إلى ازدياد التهديدات التي يتعرض لها أمننا القومي، مما سيجعل المواجهة وحماية مصالحنا من أكبر التحديات بالنسبة إلينا.

- **التغير التكنولوجي** سيؤثر على كافة جوانب الحياة، وعلى الرغم من مزايا التحول التي سيخلقها وتحسين مستويات المعيشة، إلا أنه سيطرح أيضًا مخاطر وتحديات جديدة. ويشمل ذلك التطورات الجارية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والواقع المُعزّز. على الرغم من صعوبة التنبؤ بهذا التغيير بدقة، فإننا نتوقع تزايد الترابط بين سكان العالم بفضل التطور التكنولوجي السريع والمستمر. وقد يسعى آخرون إلى استخدام تقنيات جديدة وناشئة لأغراض ضارة ومؤذية.
- **التغير المناخي** الذي يؤثر على توافر المياه والغذاء والأرض الصالحة للسكن- مما يؤدي إلى التنافس على الموارد الشحيحة وتغيُّر أنماط الهجرة. ستشكل ظواهر الطقس المتكررة والعنيفة والكوارث الطبيعية ضغطًا متزايدًا على قدرة الدول على التعافي.
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المشتركة والمدمرة الناتجة عن جائحة كورونا COVID-19 و**الأوبئة** الأخرى في المستقبل.

إلى جانب هذه التوجهات والمخاطر النامية، تتغير التركيبة السكانية لنيوزيلندا، حيث نتقدم في العمر ونصبح أكثر تنوعًا ويزداد تمركزنا للعيش في المدن. نعتقد أننا بحاجة إلى مواكبة هذا التطور عن طريق تغيير الطريقة التي نتعامل بها مع النيوزيلنديين من أجل حثهم على المزيد من المشاركة الشاملة والنموذجية. وهذا سيساعد الحكومة على بناء الثقة وتلبية احتياجاتهم، والتأكد من أننا جميعًا نتفهم المخاطر والتحديات والفرص التي أمامنا. ويُتوقع ما يلي بحلول عام 2038:[4]

- سيزداد التعداد السكاني لنيوزيلندا من 5.08 مليون نسمة إلى 5.88 مليون نسمة، حيث يعيش أغلبهم في المدن (بنسبة 71%)
- سيصبح تكويننا العرقي أكثر تنوعاً، مع توقع زيادة الأعراق من منطقة المحيط الهادئ والعرقين الماوري والآسيوي.
- يُخيّم شبح الشيخوخة على تعدادنا السكاني، حيث يرتفع متوسط العمر من 37.4 عامًا (2018) إلى 42.2 عامًا (2038)، ويتضاعف عدد الأشخاص الذين تجاوزوا سن 65 إلى 1.3 مليونًا (2038).

ما الذي يمكن أن تعنيه هذه التوجهات فيما يتعلق بأمننا القومي في المستقبل؟

نقدم ***ثلاثة تصورات افتراضية*** *لمساعدتنا على التفكير في المستقبل*: إنها تلخص كيف يمكن أن تؤثر التوجهات العالمية على الإطار الذي تحدث فيه التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي، والظروف التي قد نحتاج فيها إلى المواجهة. يمكن أن تتطور التوجهات والأحداث بطرقٍ غير متوقعة ولا يمكن التنبؤ بها. تتغير الطرق التي تتفاعل بها التهديدات باستمرار، وقد تؤدي إلى نتائج غير متوقعة. ***ربما يمكننا أن نرى خلال الخمسة عشر عامًا القادمة ...***

انحدار مستمر

ستحاول المزيد من البلدان، ويشمل ذلك البلدان القوية، الترويج لمصالحها بصورة متزايدة وبوتيرة أسرع على حساب قِيَمنا ومصالحنا الخاصة. يزداد احتمال نشوب صراع مسلح بين البلدان، حيث تطغى صحوة القومية على المشهد الدولي. يتضاءل التعاون من خلال المؤسسات متعددة الأطراف، مما يؤدي إلى صعوبة مواجهة التحديات العالمية مثل تغيُّر المناخ. يؤدي التنافس على الموارد (الطاقة والغذاء والمياه) وأنماط الهجرة المتغيرة إلى زيادة فرصة الصراعات المباشرة. يعني تدهور النظام العالمي ازدهار الجريمة المنظمة العابرة للحدود، شاملةً جرائم الإنترنت، وتزداد وقاحة بعض الدول في استعدادها للتدخل وتعطيل أسلوب حياتنا- بطرقٍ تشمل الهجمات الإلكترونية والتجسس. تظل جهود الجهات الفاعلة الخبيثة في التدخل في عملياتنا الديمقراطية مصدر قلق متزايد. تهدد الانقسامات المتزايدة في مجتمعنا بتقويض الثقة في مؤسساتنا العامة، والثقة بين الناس والجاليات. ثمة قصور في التوعية العامة بالتحديات التي نواجهها في نيوزيلندا، وفي سياق سكان بدؤوا يدخلون في مرحلة الشيخوخة، وحقبٍ زمنية من عدم المساواة والتشغيل الآلي في القوى العاملة، سيكون البعض عرضة بصفة خاصة للأيديولوجيات المتطرفة المنتشرة على الإنترنت، والتي تُشكّلها المعلومات المغلوطة والمضللة.

سقوط درامي

يستمر الصراع في أوروبا مع بقاء أوكرانيا على خط المواجهة النشط، وتورط بلدان أخرى بصورة مباشرة وتأثرها بشدة أكبر على المدى الطويل. وثمة تهديد دائم باحتمال استخدام أحد الأسلحة النووية. يوجد صراع جليّ في منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ؛ على سبيل المثال، من خلال سوء التقدير المحتمل في مضيق تايوان و/أو زيادة الاستنفار العسكري في منطقة المحيط الهادئ. ويأتي هذا على خلفية الأحداث المناخية المتسارعة والحادة. ونتيجة ذلك، تمنح بعض الدول الأولوية لمصالحها الخاصة على حساب دول أخرى، ويوجد تنافس مباشر على الموارد (الطاقة والغذاء والمياه). وفي وطننا، تزداد وطأة التهديدات على أمننا القومي، وتتضرر مجتمعاتنا. يؤدي وقوع حدث سيبراني كارثي إلى تدهور الخدمات الرقمية التي نعتمد عليها في حياتنا اليومية، والتي تؤثر على البنية التحتية للأعمال والخدمات الصحية والنقل، سواءاً كان وقوع هذا الحدث عالميًا أم يستهدف نيوزيلندا تحديدًا. الافتقار إلى الموارد ومشاركة المعلومات وانتشار المعلومات المغلوطة والمضللة عن طريق التكنولوجيا المتطورة والمعقدة يجعل من الصعب على الناس التمييز بين الحقيقة والخيال. أصبحت نيوزيلندا أكثر استقطابًا من ذي قبل، وتضاءلت ثقتنا ببعضنا البعض والثقة في الخبراء، ومؤسسات الدولة، مما يهدد أُسس ديمقراطيتنا الليبرالية.

نظرة تفاؤلية وتحسينية

على الرغم من استمرار الضغط على النظام الدولي القائم على القواعد، ما زال يوجد دافع قوي لدى الدول لمواجهة التحديات العالمية، مثل تغير المناخ، بصورة جماعية، والعمل معًا للحد من تهديدات الأمن القومي، مع محاسبة الجهات الفاعلة الخبيثة. يحث التعاون الدولي والابتكار التكنولوجي والاستثمار في التكيف مع المناخ على مشاركة الموارد، مما يساعد على تجنب الصراع المباشر والمسلح. زيادة الشفافية ومشاركة المعلومات بحرية تامة وتسهيل الوصول إليها والالتحام والشراكة بين الحكومة والجمهور، تُعزز جميعها الثقة والاطمئنان، وتعطي الضوء الأخضر للمجتمع من أجل مواجهة تحديات الأمن القومي. يُركز قطاع الأمن القومي في نيوزيلندا على المستقبل، وهو قابل للتكيُّف، ونحن نتكاتف معًا كدولة من أجل حماية مصالح أمننا القومي وتعزيزها ومساندة شعبنا لتحقيق الازدهار.

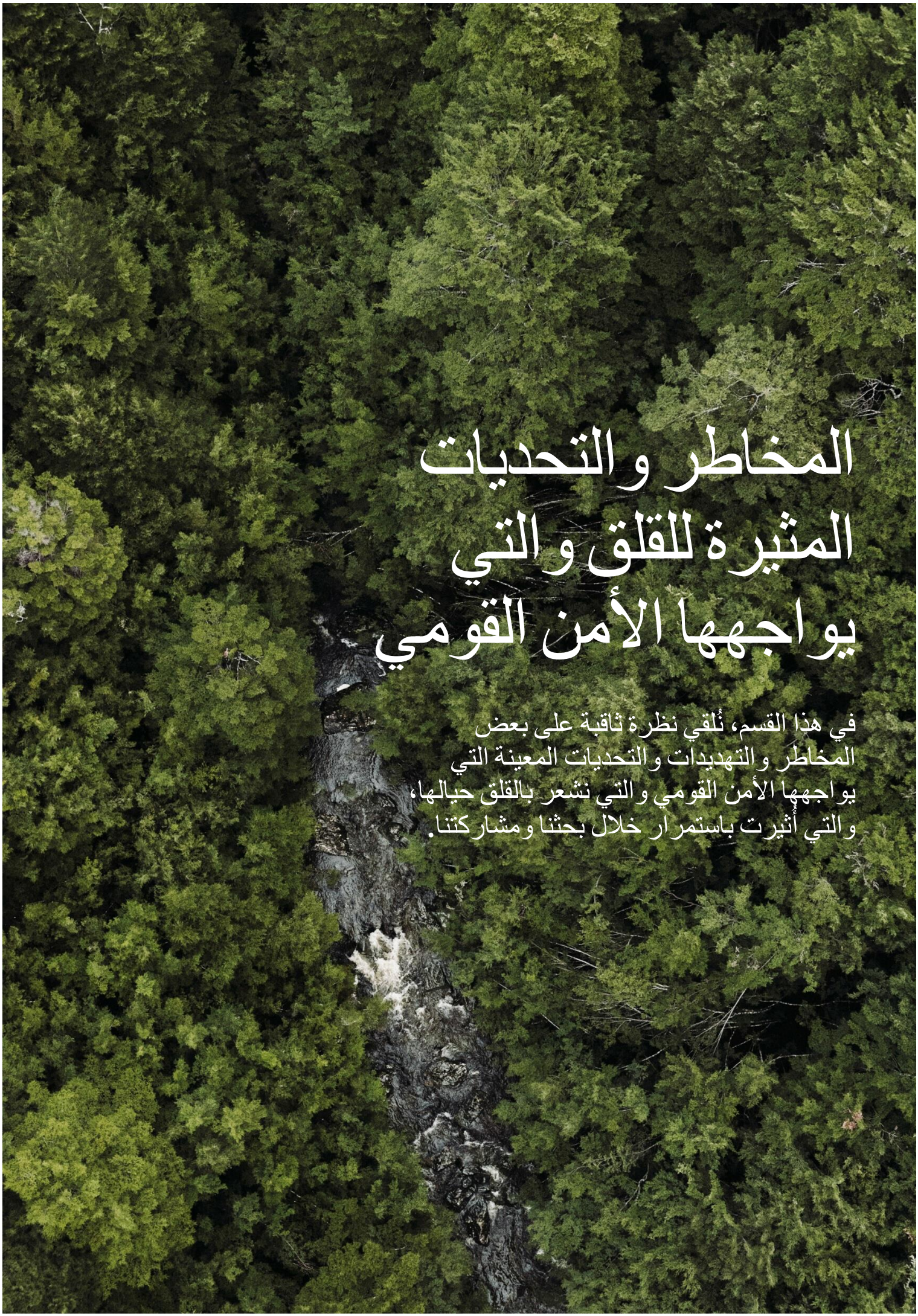

المخاطر و التحديات المثيرة للقلق و التي يواجهها الأمن القومي

في هذا القسم، نُلقي نظرة ثاقبة على بعض المخاطر و التهديدات و التحديات المعينة التي يواجهها الأمن القومي و التي نشعر بالقلق حيالها، و التي أُثيرت باستمرار خلال بحثنا و مشاركتنا.

المخاطر والتحديات المثيرة للقلق والتي يواجهها الأمن القومي

تحدي المعلومات المضللة (والمعلومات المغلوطة)

المعلومات المضللة هي المعلومات الكاذبة أو المُحرّفة عن قصد وعمد، والتي يجرى مشاركتها لإلحاق الضرر أو لتحقيق هدفٍ أكبر.

تُقلقنا المعلومات المضللة بصفة خاصة، لأننا نرى أن هذا يؤدي إلى تفاقم عدد من قضايا الأمن القومي. إنها تؤثر على الديمقراطيات الليبرالية في جميع أنحاء العالم، مما يقوض الثقة في المؤسسات، ويختبر قدرتنا كمجتمع على مواجهتها.

تتخذ المعلومات المضللة صورًا عديدة، وتتسبب في مجموعة من الأضرار؛ على سبيل المثال، من خلال الترويج للمعتقدات المتطرفة، وتأجيج الخلاف والانقسام في المجتمع، ونشر رواياتٍ مؤذية تهدد الأقليات. وفي النهاية، يمكن أن يؤدي انتشار المعلومات المضللة إلى الراديكالية (التطرف) والعنف عندما يُقرر الناس التصرف وفق تلك المعتقدات.

تُمثّل المعلومات المضللة التي ترعاها الدول تحديًا خاصًا عندما يكون هذا النشاط مدعومًا من دولٍ أخرى، يمكنهم شن حملات تضليل متطورة ومستمرة باستخدام موارد ضخمة ومتخصصة في إطلاق المعلومات الكاذبة أو المضللة من خلال الإنترنت بشأن الأفكار أو الموضوعات التي تهم النيوزيلنديين.

في هذا القسم، نُلقي نظرة ثاقبة على بعض المخاطر والتهديدات والتحديات المعينة التي يواجهها الأمن القومي والتي نشعر بالقلق حيالها، والتي أُثيرت باستمرار خلال بحثنا ومشاركتنا.

- المعلومات المضللة
- القرصنة والهجمات الإلكترونية
- الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية
- التدخل الأجنبي والتجسس
- الإرهاب والتطرف العنيف
- تحديات الصمود في منطقة المحيط الهادئ.

لكل مخاطرة أو تحدي نورده، نقدم ما يلي:

- وصفًا
- ما علمناه من خلال بحثنا واستطلاعنا
- كيف نرى أن هذا يمكن تغييره على مدى الـ10 أعوام إلى الـ15 عامًا القادمة
- بعض الأعمال التي ننفذها من أجل الاستعداد للمستقبل.

نقدم لاحقًا في هذا الموجز بعض الأفكار لدعم مستقبل أمننا القومي على المدى الطويل، مع تضمين سبب أهمية الالتحام بصورة أكبر مع النيوزيلنديين.

على سبيل المثال، أفاد تحليل حديث أجرته شركة مايكروسوفت أن النيوزيلنديين تعرضوا لموجة مكثفة من التضليل ونشر الشائعات من الجانب الروسي عبر الإنترنت بعد ديسمبر 2021، ويتعلق معظمها بجائحة كورونا COVID-19.[5] سبقت هذه الموجة المكثفة زيادة في الاحتجاجات ضد إجراءات جائحة كورونا COVID-19 وغيرها من القضايا في نيوزيلندا.

عند مقارنة نيوزيلندا بالدول الأخرى، نجد أن لديها بصفة عامة مستويات عالية نسبيًا من الثقة في وسائل الإعلام الرئيسية والمؤسسات العامة. نشعر بالقلق من أن تدمر المعلومات المضللة تلك الثقة، وتزعزع أمننا القومي. يمكن أن تؤثر المعلومات المضللة أيضًا على الترابط الاجتماعي (حيث يشعر الجميع بالأمان والتقدير وإيلاء الاهتمام، ويكون لديه إحساس قوي بالانتماء، ويمكنه المشاركة الكاملة في المجتمع).

يسمح الإنترنت الذي يتسم بطبيعة انفتاحية ووصول متاح بمشاركة المعلومات بسرعة والتواصل السريع بين الناس على مستوى العالم. ومع ذلك، فبقدر ما تعد هذه من المزايا الإيجابية والمهمة للإنترنت، فهو يمثل أيضًا وسيلة لها أثرٌ بالغ في انتشار المعلومات التي قد تبدو مشروعة وذات مصداقية، في حين أنها ليست كذلك. عند مشاركة هذه المعلومات الكاذبة من جانب شخصٍ يُصدقها ويعتقد بصحتها، تُعد هذه **معلومات مغلوطة**- وهي المعلومات التي تكون كاذبة أو مضللة، ولكنها لم تُختلق أو تُشارَك بنية مباشرة لإلحاق الضرر. وبهذه الطريقة، تستمر المعلومات الكاذبة والمضللة في الانتشار حثيثًا، ولا سيما على وسائل التواصل الاجتماعي - وعلى الرغم من أن بعض منصات التواصل الاجتماعي قد اتخذت بعض الإجراءات لمكافحة ذلك، فلا يزال التحدي قائمًا، وتزداد مواجهته تعقيدًا بسبب الحاجة إلى الموازنة بين المصداقية وحرية التعبير.

> "شكّل هذا مشكلة حقيقية خلال السنوات القليلة الماضية. ونظرًا للتزايد المستمر في مواقع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، فمن المرجح أن يصادف الناس معلومات تتوافق مع أيديولوجيتهم، حتى وإن كانت كاذبة."
> أحد المشاركين في الاستطلاع

يؤثر انتشار المعلومات المضللة والمغلوطة على قدرة الدولة بأكملها في مواجهة التحديات، مثل جائحة كورونا COVID-19، وذلك بناءً على إحدى المشاركات المستنبطة بالأدلة. نحن قلقون بشأن استمرار هذا التحدي واستفحاله في المستقبل.

فهمنا ما يلي من الاستطلاع العام حول الأمن القومي:

- تصدرت المعلومات المغلوطة قائمة التهديدات الملحوظة التي يتعرض لها الأمن القومي (تشمل "المعلومات المغلوطة" هنا التضليل المتعمد وغير المتعمد)
- شعر المشاركون في الاستطلاع بنسبة 84% بوجود تهديد حقيقي من انتشار المعلومات المغلوطة حول موضوعات تهم الجمهور في نيوزيلندا خلال الاثني عشر شهرًا القادمة.
- ورأت نسبة 25 بالمائة من المشاركين أن المعلومات المغلوطة هي أكبر تهديدٍ لهم ولعائلاتهم.
- كان يُنظر إلى المعلومات المغلوطة على أنها تشكّل تهديدًا سواء الآن أم بعد مرور عشر سنوات.

أغلب المعلومات المضللة لا تخالف القانون وتندرج ضمن تعريفات الأقوال المحفوظة بحقوق الحماية - مما يجعل من الصعب أو من غير المناسب التعامل معها بالأساليب القانونية والاستخباراتية التقليدية قبل وقوع الضرر. نحتاج إلى تضافر جهود الحكومة والجاليات والأكاديميين، وتعاونهم مع شركات التكنولوجيا والإعلام، للحول دون انتشار الرسائل الضارة عبر الإنترنت، وفي الوقت نفسه حماية حرية التعبير وإتاحة الإنترنت.

امتدت معاناة بعض الناس في نيوزيلندا من عدم المساواة والتجاهل أو التمييز (يشمل ذلك العنصرية) وانعدام الثقة في الحكومة ووسائل الإعلام الإخبارية عبر أجيال. وهذه الآراء بدورها قد تساعد على انتشار المعلومات المضللة، ولا سيما من جانب الجهات الفاعلة الخبيثة والدول الأخرى التي ترغب في تقسيم مجتمعنا وتأجيج الخلافات بين المجموعات.

نتوقع رؤية ما يلي خلال العشر إلى الخمس عشرة سنوات القادمة:

- زيادة في تفشي المعلومات المضللة وتطورها. قد تسعى دول أخرى عمدًا إلى تأجيج التوتر وانعدام الثقة وانقسام الشعب النيوزيلندي. سيشكل هذا تهديدًا مستمرًا على ديمقراطيتنا وأمننا القومي.
- من المرجح أن تتفاقم المشكلات التي تسببها المعلومات المضللة نتيجة التكنولوجيا الجديدة والناشئة، ويشمل ذلك ظهور الوسائط الاصطناعية، مثل تقنية التزييف العميق أو "الديبفيك" وكذلك التعلُّم الآلي والذكاء الاصطناعي.
- تفاقم الأضرار والعواقب الناجمة عن رواية المعلومات المضللة مما يؤجج الخلاف بين مجتمعاتنا ويؤثر على الشعب (على سبيل المثال، التهديدات المحتملة والإساءة والترهيب والإزعاج المُوجّه إلى المشرّعين ووسائل الإعلام والأكاديميين والسلطات والمسؤولين وعامة الناس)

- رواية المعلومات المضللة التي تؤثر في مجموعة من المخاطر والتحديات الأخرى التي تواجه الأمن القومي وتؤدي إلى تفاقمها.

الاستعداد للمستقبل من الآن:

- **التعاون** - نحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لاكتشاف حملات المعلومات المضللة وشبكاتها، وتعطيلها بطريقة منسقة دوليًا، مع نبذ أولئك الذين يرعون هذا النشاط. يجب أن يتضمن هذا التعاون العمل مع مجموعة متنوعة من المجتمعات ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص - ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص - من أجل فهم تأثير الخوارزميات التي يستخدمونها لتوجيه الناس نحو المحتوى على الإنترنت. سيظل تبادل المعلومات الاستخباراتية مع الدول الأخرى يضطلع بدورٍ مهم في المواجهة.
- يجب أن تنتهج نيوزيلندا نهجًا شاملًا وطويل الأجل لبناء الصمود في مجتمعنا ومنع انتشار المعلومات المضللة. وعليها الجمع بين أولئك الذين يمكنهم التعويل على مجموعة واسعة من الأدوات والخبرات، مع حماية الحقوق والحريات، وتوفير الإنترنت الحر والمتاح والآمن.

القرصنة والهجمات الإلكترونية

قد يكون الدافع وراء القرصنة والهجمات الإلكترونية هو المكسب المادي، متمثلة في التصرفات العدوانية أو التجسس أو الرغبة في الترويج للأفكار أو المعتقدات. ويمكنها التسبب في خسائر مالية والإضرار بالسمعة وسرقة حقوق الملكية الفكرية وتعطيل الخدمات الحيوية، مثل الأنظمة المصرفية والصحية.

تُعد الهجمات الإلكترونية قضية عالمية تؤثر على كافة الأمم، حيث يمكنها التسبب في تعطيل الخدمات ذات الأهمية القومية، وإلحاق الأذى بالأفراد بصفة شخصية. تتطلب قدرتنا على التعامل مع الهجمات الإلكترونية التعاون مع الدول الأخرى في وضع الحلول والاتفاق على سلوك "مسؤول".

الهجمات الإلكترونية شائعة في نيوزيلندا

تضمنت الهجمات الإلكترونية البارزة مؤخرًا ما يلي:

- هجوم على NZX (بورصة نيوزيلندا)، حيث انهمرت زيارات الإنترنت على أنظمة البورصة لمنع المستخدمين من الوصول إلى الخدمات المتصلة عبر الإنترنت.
- اختراق البيانات في البنك الاحتياطي النيوزيلندي بسبب اختراق أنظمة مزوّدي خدمات تكنولوجيا المعلومات.
- قرصنة إلكترونية بقيمة 30 مليون دولار على بورصة كريبتوبيا للعملات الرقمية التي يقع مقرها في كرايستشرش، و
- هجوم فيروسي يتطلب فدية على مجلس الصحة بمنطقة وايكاتو.

نتوقع أن تصبح الهجمات الإلكترونية أكثر تواترًا وخطورة وتعقيدًا وتطورًا في جميع أنحاء العالم خلال الـ 10 إلى 15 عاماً المقبلة. سيكون للهجمات الإلكترونية في الخارج أثرٌ سلبي أيضًا على نيوزيلندا. أما هنا في نيوزيلندا، فقد أفادت نسبة 81 بالمائة من المشاركين في الاستطلاع العام للأمن القومي أن الهجمات الإلكترونية هي أمرٌ مثير للقلق- وقد جاءت هذه النتيجة أعلى من المتوسط العالمي (75 بالمائة). كما ردد المشاركون وجهة النظر ذاتها حول موضوع الموجز، حيث أشاروا إلى أن الأفراد ليسوا مؤهلين دائمًا للحفاظ على سلامتهم على الإنترنت.

> "إن هذا يحدث بالفعل طوال الوقت. في عملي، يتعين علينا اتباع الكثير من الإجراءات لمحاولة منع هذه الهجمات، مع قليلٍ من التوفيق." أحد المشاركين في الاستطلاع

أبلَغَنا الكثير من الأشخاص أننا يجب علينا بذل الجهد نفسه في توفير الأمان عبر الإنترنت مثلما نوفر السلامة خارج الإنترنت (الأمان العيني)، ولا سيما للمجموعات التي لديها القليل من الوعي بعالم الإنترنت، وأولئك المعرضين للخطر لأسبابٍ أخرى.

خلال عامي 2021/2020، سجّل **مركز الأمن السيبراني القومي** (NCSC)، وهو من فروع مكتب أمن الاتصالات الحكومي، 404 هجومًا على منظمات ذات أهمية قومية - بزيادة بلغت 15 بالمائة مقارنةً بالعام الماضي. أظهرت نسبة 27 بالمائة من هذه الحوادث مؤشرات لجهات فاعلة إجرامية مشتبه بها أو لها دوافع مادية (مقارنةً بنسبة 14 بالمائة في العام الماضي). أفاد تقييم أجراه مركز الأمن السيبراني القومي أن قدراتهم الدفاعية حالت دون وقوع أضرار بقيمة 199 مليون دولار.[6] وتوضح التقارير الواردة من فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية في نيوزيلندا ***CERT NZ*** أنه فيما يتعلق بالأفراد والشركات الأخرى، تشير التقديرات إلى ارتفاع الحوادث بنسبة 13 بالمائة في عام 2021 بتكلفة مباشرة بلغت 16.8 مليون دولار.[7]

أشارت المشاركات من قطاع الصناعة حول موضوع هذا الموجز إلى عدم التوافق بين التهديد المتزايد للهجمات الإلكترونية واستثمارات المنظمات في الأمن السيبراني، والتوقعات المتضاربة حول من يجب أن يكون مسؤولًا عن الأمن السيبراني. لا تمتلك الحكومة كافة الأدوات اللازمة للحفاظ على أمن نيوزيلندا. سيحتاج كل من الشركات والأفراد إلى أن يصبحوا أكثر وعيًا بالأمن، والاضطلاع بدور فعّال في حماية أنفسهم من الهجمات الإلكترونية.

نتوقع رؤية ما يلي خلال العشر إلى الخمس عشرة سنوات القادمة:

- تزايد الجرائم الإلكترونية الأكثر تعقيدًا وتكرارًا، مما يتحدى قدرتنا الجماعية على مواجهتها.
- المزيد من الهجمات الإلكترونية التي تستهدف التكنولوجيا الحيوية للشركات، مثل سلاسل التوريد.
- التقنيات الناشئة والاستخدام المتطور لها، مما يؤدي باستمرار إلى طرق جديدة لتنفيذ الهجمات الإلكترونية والجرائم السيبرانية.
- المزيد من النشاط السيبراني المدعوم من بعض الدول، والضبابية بين الجهات الفاعلة الخبيثة المدعومة من الدول وتلك المستقلة وقدراتها.
- زيادة منصات السوق السوداء التي تشتري البرامج والمعلومات الخبيثة وتبيعها، مما يُعرض الأشخاص غير التقنيين إلى الهجمات الإلكترونية.
- زيادة استخدام العملات الرقمية المشفرة من خلال الأنظمة المالية ضعيفة الرقابة في غسيل أموال الهجمات الإلكترونية، و
- زيادة استغلال الهجمات الإلكترونية لدعم الأنشطة الأخرى التي ستؤثر على الأمن القومي، مثل المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة والتدخل الأجنبي والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

الاستعداد للمستقبل من الآن:

- **التعاون** - تقدم **استراتيجية الأمن السيبراني لنيوزيلندا لعام 2019** إطارًا للعمل الذي تقوده الحكومة، بالشراكة مع القطاع الخاص. يدعم مركز الأمن السيبراني القومي المنظمات المهمة على الصعيد الوطني لحماية شبكاتهم، ويعمل على تقديم المشورة الوقائية بشأن أنواع الأنشطة السيبرانية الخبيثة والتي يمكن أن تؤثر على الأمن القومي للبلد أو رفاهيتها الاقتصادية، والتصدي لتلك الأنشطة، واكتشافها، وتعطيلها. نظرًا لكون الهجمات الإلكترونية من صور الجريمة المنظمة ولها دوافع ربحية في المقام الأول، فإن استراتيجية الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تتعامل مع تنظيم الجماعات غير المشروعة وسلوكيات غسيل الأموال التي تكمن وراء الأرباح غير المشروعة، مثل أولئك المهاجمين السيبرانيين.
- **المعلومات العامة والمشاركة العامة** - يتلقى كل من مركز الأمن السيبراني الوطني وفريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية بنيوزيلندا CERT NZ والشرطة النيوزيلندية ومنظمة نت سيف Netsafe التقارير والإرشادات وينشرونها.
- **المشاركة الدولية** - ويشمل هذا الانضمام إلى **"اتفاقية بودابست"** بشأن الجرائم الإلكترونية، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي للتصدي للجرائم الإلكترونية، والمشاركة مع شركاءٍ مقربين في الأمم المتحدة وفي المنتديات الأخرى لردع النشاط السيبراني الخبيث وتعطيله. وهذا يُدلل على أن التهديدات الإلكترونية غالبًا ما تتعلق بقضايا عابرة للحدود تتطلب حلولًا دولية. كما يعمل مركز الأمن السيبراني القومي عن كثب مع الشركاء الدوليين لبناء خط دفاعي إلكتروني متماسك.
- **إنفاذ القانون والاستخبارات** - تعمل الوكالات مع شركاء دوليين، ويكون ذلك من خلال طرق تشمل مشاركة المعلومات والاستخبارات للحيلولة دون وقوع الهجمات الإلكترونية من المصدر في البلدان الأخرى. تسعى الشرطة أيضًا إلى رفع قضايا استرداد الأصول التي تتخطى الحدود الوطنية ضد مجرمي الإنترنت بالشراكة مع جهات إنفاذ القانون في الخارج.

الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

تُعد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مشكلة عالمية تقوض رفاهية المجتمع والحوكمة والتنمية الاقتصادية والأمن القومي. على الصعيد العالمي، يُقدر حجم مبيعات مجموعات الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية بنحو 3 تريليونات دولار أمريكي (أو ما يعادل 4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي).[8]

غالبًا ما تسعى مجموعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، من خلال أنشطتها غير القانونية، إلى اكتساب القوة والنفوذ والمال من خلال أنشطة مثل الاتجار بالمخدرات واستغلال المهاجرين والاتجار بالبشر والاحتيال والفساد والجرائم الإلكترونية. إنهم يعملون في نيوزيلندا ومن خلالها، مما يتسبب في إلحاق الضرر بالأشخاص والشركات، ويؤثر على الثقة في مؤسساتنا وسمعتنا على مستوى العالم.

"ذكرت تقارير من مصادر إخبارية موثوقة على مدى السنوات العديدة الماضية عددًا من عمليات ضبط المخدرات على نطاق واسع وجرائم الأسلحة غير المشروعة وما شابه ذلك. هذه علامة أكيدة على أن الجريمة المنظمة التي يتورط فيها فاعلون دوليون ما زالت نشطة وقوية في نيوزيلندا في الوقت الحالي، وهناك احتمال كبير لوقوع أحداث أخرى من هذا النوع في الأشهر الـ 12 المقبلة." أحد المشاركين في الاستطلاع

نعتقد أن التطور المتزايد وانتشار الروابط العالمية العابرة للحدود الوطنية يُفسحان المجال للجريمة المنظمة. تنشط تلك الروابط من خلال أنظمة الحدود والتجارة والأنظمة المالية والشركات الوهمية وأنظمة الصناديق الائتمانية وغسل الأموال عن طريق شركات التسهيلات المحترفة، والعرض والطلب على السلع والخدمات غير المشروعة عبر الحدود الوطنية، يعني أن المخاطر التي يتعرض لها مجتمعنا من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية آخذة في الازدياد.

هذه التأثيرات لديها القدرة على زعزعة الثقة والاطمئنان في نفوس النيوزيلنديين إزاء قدرة مؤسساتنا وأنظمتنا العامة على التصدي. شعر ثمانون بالمائة من المشاركين في الاستطلاع العام حول الأمن القومي بوجود تهديد حقيقي للجريمة المنظمة خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، وشعر 78 بالمائة أن التهديد سيستمر خلال السنوات العشر القادمة.

يدير جماعات الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية زعماء يستخدمون الرشاوى والترهيب والتهديدات للسيطرة على الأنشطة الإجرامية للجماعات وحماية الأسواق غير المشروعة. يُنظر إلى العنف على أنه نتيجة حتمية من أجل السيطرة. عند التعامل مع العنف على أنه خدمة، قد يكون خدمة مدفوعة الأجر يقدمها متخصصون غير شرعيين و/أو تُقدم مع المخدرات غير المشروعة، نرى العنف الجسدي والأسلحة والأعيرة النارية وسيلةً لدعم السيطرة على الأنشطة الإجرامية. وسلط عدد من الذين قدموا مشاركات عامة بشأن موضوع الموجز الضوء على الآثار الاجتماعية الموسعة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وأشاروا إلى أن العنف المرتبط بالعصابات وشبكات توزيع المخدرات المحلية من الشواغل الرئيسية.

نتوقع رؤية ما يلي خلال العشر إلى الخمس عشرة سنوات القادمة:

- زيادة استغلال الأسواق غير المشروعة حيثما كانت هناك أرباح - في المخدرات غير المشروعة، والأسلحة والأعيرة النارية غير المشروعة، والجرائم الإلكترونية وأدوات التكنولوجيا الناشئة، والحياة البرية والموارد الطبيعية، والهجرة غير المشروعة والعمالة، والاستيراد غير القانوني للسلع الخاضعة للرقابة، والاحتيال المنظم والفساد. نتوقع من جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أن تواصل تكييف أساليبها وتطويرها لتحقيق مكاسب مالية من الإضرار بالآخرين.

- زيادة جرائم المخدرات غير المشروعة التي تضر بصفة خاصة بالمجتمعات التي لديها عوز اجتماعي ومالي في نيوزيلندا، لكونها مستهدفة من المنظمات الإجرامية لتكون ضحايا لجرائمها، بل وتعدها الجماعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية مجتمعات يسهل تجنيد أفرادها.[9]
- التطور المتزايد في مجال غسيل الأموال، من خلال طرق تشمل الشركات الوهمية والصناديق الاستئمانية في جميع أنحاء العالم، ومن خلال النقد والعملات الرقمية المشفرة. تساعد الأسواق النقدية غير الخاضعة للرقابة القانونية في نيوزيلندا على تنشيط غسيل الأموال. فسوف تسارع إلى استغلال الثغرات في الرقابة القانونية. تُستغل عائدات الجريمة في المشروعات التجارية والإسكان والسلع الفاخرة، مما يُلحق ضررًا بالغًا بالأشخاص الذين يشترون المنازل ويديرون الأعمال.
- ستشكّل الجريمة المنظمة ضغطًا على ضوابط الحدود النيوزيلندية.
- زيادة الجهود التي تبذلها مجموعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية للتأثير على الأفراد والمهنيين والخدمة العامة، أو التسلل إليهم أو إفسادهم أو رشوتهم للمساعدة في تعزيز النشاط الإجرامي والجهود المبذولة في تهديد الأمن القومي. وهذا يهدد ثقة الجمهور في مؤسساتنا وسمعة نيوزيلندا بصفتها مجتمعًا خالٍ من الفساد نسبيًا وشريكًا تجاريًا منخفض المخاطر.

بعض الذي ننفذه الآن

- **مكافحة غسل الأموال واسترداد الأصول** - تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتعاون مع الشركاء عبر الحدود الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة وكشفها وردعها.
- **الشراكة عبر الأجهزة، ومع البلدان الأخرى لمنع التهديدات في الخارج** - التعاون الخارجي، بما يشمل تبادل المعلومات والاستخبارات من أجل الحيلولة دون وصول التهديدات، وخاصة المخدرات والمجرمين إلى نيوزيلندا.
- **إنفاذ القانون** - الجهود المشتركة بين الأجهزة للتصدي للجريمة المنظمة، ويشمل ذلك برنامج عمل الصمود في مواجهة الجريمة المنظمة في أوساط المجتمع بتفويض من مجلس الوزراء واستراتيجية الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

التدخل الأجنبي والتجسس

كانت نيوزيلندا هدفًا للتدخل الأجنبي والتجسس وستظل كذلك.

وهذا يشمل الجهود التي تبذلها البلدان، على سبيل المثال من أجل ما يلي:

- الوصول إلى المعلومات الحساسة أو التكنولوجيا أو حقوق الملكية الفكرية الخاصة بنا (مثل تلك التي تخص شركاتنا وجامعاتنا ومؤسساتنا البحثية).
- استخدام الهجمات الإلكترونية لسرقة المعلومات أو لاستهداف البنية التحتية.
- مراقبة أوساط مجتمعنا أو السيطرة عليها أو ترهيبها، ولا سيما تلك التي لها صلات بدول أجنبية، مما يؤثر على حقوقهم وحرياتهم في نيوزيلندا.
- طمس المعلومات التي تعكس مصالحهم أو نشرها، مثل نشر المعلومات المضللة (ويشمل ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي).
- التأثير على ممثلي الحكومة المنتخبين ديمقراطيًا، والأحزاب السياسية، والانتخابات، و
- تهديد سيادة نيوزيلندا أو حريتها أو إجبارها على اتخاذ قرارات معينة (على سبيل المثال، التهديد بحظر استيراد سلع معينة أو تصديرها بين البلدان عند اتخاذ إجراء معين).

يتزايد التدخل الأجنبي على الصعيد العالمي، ونيوزيلندا ليست محصنة - ونحن نرى المزيد من الأمثلة على ذلك.

من بين أولئك الذين قدموا ملاحظات عامة حول موضوع الموجز:

- رأى العديد أن التدخل الأجنبي يمثل تهديدًا على الصعيدين الشخصي والوطني.
- أعرب البعض عن قلقهم من أن الدول الأجنبية يمكن أن تسعى إلى تقسيم الجاليات العرقية في نيوزيلندا (بسبب ضعف النظام الدولي).
- أشار أكثر من الثلث بقليل إلى الصين، مع مخاوف تتعلق بالتدخل بالجاليات التي تعيش في نيوزيلندا والتأثير المحتمل على المؤسسات السياسية ووسائل الإعلام والشركات في نيوزيلندا.
- أثار البعض مخاوف بشأن حاجة نيوزيلندا إلى زيادة تنويع أسواقها التجارية لتجنب الإكراه الاقتصادي في المستقبل.

نتوقع رؤية ما يلي خلال العشر إلى الخمس عشرة سنوات القادمة:

- تُغير التقنيات الرقمية المستجدة الطريقة التي تسعى بها الدول الأجنبية للتأثير على نيوزيلندا (والدول المجاورة) وتزيد من صعوبة محاولتنا منع حدوث ذلك.
- التنافس بين الدول الذي يظهر بصورة متزايدة في "المنطقة الرمادية" بين الصراع والسلام (ويشمل ذلك محاولات التدخل الأجنبي). سيكون هناك خطر أكبر من ممارسة الحكم العدائي والقسري. ستسعى بعض الدول إلى تحقيق أهدافها سرًا، مع الحفاظ على درجة من التحفظ لتجنب أي ردود فعل سلبية أو مواجهات دولية أو التقليل منها.

الاستعداد للمستقبل من الآن:

- **المشاركة العامة** - تعزيز الوعي والإمكانات لدى الجهات التي تواجه مخاطر التدخل الأجنبي. تعمل **الحكومة** مع المنظمات البحثية لمساعدتها على إدارة المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا الحساسة، وإرشاد المسؤولين المنتخبين والقطاعات الأخرى التي تواجه مخاطر معينة.
- **مشاركة المعلومات والأدوات** - نحن نشجع على المزيد من الشفافية في نشاط الدول الأجنبية ونستخدم **متطلبات الأمن الوقائي في نيوزيلندا** لتوفير إطار عمل يمكن للمنظمات الاستعانة به لتقييم ترتيباتها الأمنية وتقويتها.
- **التشريعات** - نحن نؤكد بأن نيوزيلندا لديها سياسات وقوانين تفي بالغرض لمكافحة التدخل الأجنبي والتجسس. وتشمل هذه التشريعات قانون الاستثمار في الخارج لعام 2005، وقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية (القدرة على الاعتراض والأمن) لعام 2013، وإطار عمل ضوابط التصدير، وقوانيننا بشأن تمويل الانتخابات.

الإرهاب والتطرف العنيف

أبرزت الردود على استطلاع الأمن القومي العام أن الناس قلقون من أن يتطور الإرهاب والتطرف العنيف في نيوزيلندا، وأن يصبح منعهما أكثر صعوبة في المستقبل. يعتقد ثمانون بالمائة من المشاركين في الاستطلاع أن هناك تهديدًا حقيقيًا لهجوم إرهابي أو عمل من أعمال التطرف العنيف في نيوزيلندا في السنوات العشر القادمة، ويضع **23** بالمائة منهم الإرهاب على قمة التهديدات التي تؤرق مجتمعاتهم.

يُعد التطرف العنيف تهديدًا متطورًا في جميع أنحاء العالم، مدفوعًا بأيديولوجيات (طرق تفكير) متزايدة التعقيد، ويستمر الإرهاب في تهديد سلامة الأفراد وإحساس فئات المجتمع بترابط أواصره. تشمل الدوافع المشتركة للتطرف العنيف الاستقطاب داخل المجتمع (الانقسامات العميقة في الآراء أو المعتقدات)، والانقسامات بين المجموعات السياسية والدينية والمتعلقة بالهوية وداخلها، والتهديدات الحقيقية والمتصورة لهويات المجموعات وقيمها وسلطتها ومكانتها.

لا يزال المتطرفون العنيفون يسيئون استخدام الإنترنت - ويتزايد نشاط أعمالهم من خلال إخفاء الهوية عبر الإنترنت، وإمكانية الوصول، والخصوصية التي يوفرها التشفير، والتحديات التي تواجه الحكومات والشركات والمجتمع المدني لمواكبة التكنولوجيا. يستخدم المتطرفون العنيفون الإنترنت للتجنيد وتبادل المعرفة والتخطيط لهجمات البث المباشر، وتؤدي رسائلهم المتطرفة إلى ظهور مجموعة من الأيديولوجيات من دون سابق إنذار أو مع قليل من التحذير.

Ko tō tātou kāinga tēnei هذا وطننا - سلط تقرير اللجنة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايستشرش الضوء على تحديات رصد التطرف ومكافحته على الإنترنت، وأكد مجددًا على الحاجة إلى امتلاك أجهزة استخباراتية وأمنية تتمتع بالخبرة والأدوات والقدرات اللازمة لدعم جهود مكافحة الإرهاب. يجري دعم هذه الجهود بصورة كبيرة من خلال الوصول إلى المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب.

نتوقع رؤية ما يلي خلال العشر إلى الخمس عشرة سنوات القادمة:

- زيادة انتشار الكراهية ووجهات النظر المتعصبة عبر الإنترنت، ولا سيما خطابات الكراهية العنيفة واستخدام المواد المتطرفة العنيفة، مما سيسهم في زيادة تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف.
- تزايد الأيديولوجيات المتطرفة المتنوعة في جميع أنحاء العالم، مع ظهور مجموعات فرعية جديدة وأيديولوجيات متداخلة.

الاستعداد للمستقبل من الآن:

الهدف من **استراتيجية نيوزيلندا لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف** هو توحيد أمتنا لحماية جميع النيوزيلنديين من الإرهاب والتطرف العنيف بشتى صوره. تقوم هذه الاستراتيجية على أربع ركائز، مع التعاون الذي يشمل:

- **Mōhio الحكمة والوعي** - تأسيس مؤتمر **He Whenua Taurikura بلد ينعم بالسلام** الذي يعقده المركز الوطني للتميز البحثي من أجل الإطاحة بالتطرف العنيف ومكافحته. سيقدم المركز أبحاثًا مستقلة خاصة بنيوزيلندا حول أسباب الإرهاب والتطرف العنيف وتدابير منعهما.
- **Mahi tahi الشراكة والتعاون** - يُمثّل المؤتمر السنوي "بلد ينعم بالسلام" حول منع التطرف العنيف ومكافحته محور ارتكاز لتضافر جهود الأمة وتعاونها من أجل الحد من المخاطر.
- **Whakahōtaetae المكافحة والوقاية** - يجري العمل على تطوير **إطار عمل استراتيجي للوقاية من التطرف العنيف والراديكالية في أوتياروا نيوزيلندا** ومكافحتهما. يشمل العمل الوقائي الجاري بالفعل برنامج التدابير الوقائية، وهو برنامج تدخل مبكر تتعاون فيه الأجهزة، ويتعامل مع الأفراد المسترهبين ويدعمهم. تم مؤخراً نشر دليل، **Kia mataara ki ngā tohu - تعرف على العلامات**، لمساعدة النيوزيلنديين في تحديد علامات التطرف العنيف.

- **Takatūالجاهزية والاستعداد للمواجهة والتعافي** - نتشارك في العمل لدعم ضحايا الهجمات، فضلًا عن ضمان وجود قوانين تفي بالغرض من أجل مكافحة الإرهاب والأسلحة النارية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. على الصعيد الدولي، تتصدر نيوزيلندا بالإشراف، جنبًا إلى جنب مع فرنسا، على التلبية العالمية "لـدعوة كرايستشرش إلى العمل"، والتي تشارك فيها أكثر من 120 حكومة، ومن مقدمي خدمات الانترنت، ومنظمات المجتمع المدني من أجل االقضاء على المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف على الإنترنت. وإحدى أولويات مجتمع "دعوة كرايستشيرش" هي فهم أفضل لكيفية تأثير الخوارزميات والتفاعل بين الخوارزميات والمستخدمين على المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف وعلى الراديكالية عبر الإنترنت. يعد فهم النتائج الخوارزمية أمرا أساسيا لتطوير نقاط التدخل وتسريع البحث في الحلول التقنية.

تحديات الصمود في منطقة المحيط الهادئ

إن جغرافيتنا، والترابط الوثيق بين شعوبنا، وتكامل أنظمتنا (على سبيل المثال في الرعاية الصحية)، يعني أن ما يحدث في منطقة المحيط الهادئ يؤثر بشدة على نيوزيلندا. إن المحيط الهادئ الذي يسوده السلام والاستقرار والازدهار والصمود يضطلع بأهمية بالغة للأمن القومي لنيوزيلندا. لكن المنطقة التي يقع فيها وطننا تواجه مجموعة من التحديات الأمنية المترابطة والمركبة.

سيظل تغير المناخ منفردًا بالمرتبة الأولى على رأس التهديدات التي تؤرّق سبل معيشة شعوب المحيط الهادئ وأمنهم ورفاههم، مع تزايد حدة أضراره، ومنها ارتفاع مستوى سطح البحر، والمزيد من الظواهر الجوية الشديدة، ونقص المياه العذبة، والضغط على مخزون الغذاء. يمثل تغير المناخ مشكلة وجودية لبعض بلدان المحيط الهادئ، كما يهدد بتفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الحالية.

ستستمر التهديدات العابرة للحدود في الضغط على قدرة منطقة المحيط الهادئ على الصمود، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛ والجرائم البيئية مثل قطع الأشجار المخالف للقوانين، والتلوث البحري، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير الخاضع للرقابة؛ والتهديدات البيولوجية مثل الأمراض المعدية والأنواع الاجتياحية؛ والمزيد من الظواهر الحديثة مثل الجرائم الإلكترونية والتدخل الأجنبي ونشر المعلومات المغلوطة والمضللة.

شعر المشاركون في الاستطلاع العام للأمن القومي أن نفوذ نيوزيلندا في المحيط الهادئ يتعرض للضغط في الوقت الحالي، ويعتقدون أن التحدي سيزداد فقط في السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة:

- أفاد 57 في المائة أن هناك تهديدًا حقيقيًا من دول أخرى (من خارج المحيط الهادئ) يضر بمصالح نيوزيلندا في المحيط الهادئ في الأشهر الـ 12 المقبلة.
- وقد رأى 61 في المائة أن التهديد من بلدان أخرى في المحيط الهادئ سيثير القلق في السنوات العشر القادمة. كان هذا الرأي أكثر شيوعًا بين المشاركين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

نرى المنافسة الاستراتيجية تتزايد في منطقة المحيط الهادئ، وتقودها الصين الصاعدة بصفة أساسية. سيتزايد تأثير هذه المنافسة في المستقبل على أمن منطقتنا وسيادتها وأمن دول المحيط الهادئ وسيادتها. على الرغم من أن الأمن القومي لنيوزيلندا قد استفاد من سلمية المنطقة واستقرارها على مدى السنوات السبعين الماضية، فإن الجهات الفاعلة خارج المنطقة تعتزم بصورة بارزة تعزيز بصماتها الأمنية، مما يؤدي إلى مزيد من المنافسة الأمنية. وهذا يُعرّض الممارسات القديمة التي استفادت منها منطقتنا لمدة طويلة إلى الخطر.

على سبيل المثال، أعلنت الصين في عام 2019 على الملأ عزمها على زيادة تعاونها العسكري في المحيط الهادئ، بما يتماشى مع أهدافها الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية.[10] تسعى مجموعة من البلدان الأخرى أيضًا إلى زيادة مشاركتها في منطقة المحيط الهادئ ووجودها لعدة أسباب مختلفة، وهذا التوسع في المصالح يعني زيادة التعقيد والمنافسة.

نتوقع رؤية ما يلي خلال العشر إلى الخمس عشرة سنوات القادمة:

- تكثيف المنافسة الاستراتيجية التي تطرح تحديات للأسس الحالية للأمن الإقليمي في المحيط الهادئ.
- تزايد التحديات الأمنية العابرة للحدود وغير الحكومية المعقدة والمتقدمة، مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.
- ممارسة الضغط على الأمن البشري، ومنه الأمن الغذائي والمائي.
- الأحداث والأزمات الناشئة عن تغير المناخ والتي تؤثر على العديد من البلدان في آن واحد، ومن ثمّ تتطلب منا زيادة الاستثمار في صمود المحيط الهادئ وقدرته على المواجهة.

الاستعداد للمستقبل من الآن:

- تعكس مشاركتنا المستمرة داخل المحيط الهادئ ارتباطنا العميق بالمنطقة وشعبها، وهي مدفوعة برغبتنا في إقامة جوار سلمي ومستقر ومزدهر وقادر على الصمود.
- تعزز سياسة الصمود في منطقة المحيط الهادئ في أوتياروا نيوزيلندا من مركزية المحيط الهادئ في هويتنا ونظرة العالم إلينا، وتُسلّم بأن الطريقة الأكثر ثباتًا التي يمكننا من خلالها مواجهة هذه التحديات المعقدة هي من خلال نهج شامل، بشراكة وثيقة مع دول المحيط الهادئ الأخرى، لتعزيز الصمود على المدى الطويل.
- وإقرارًا منا بأن مخاطر الأمن القومي لها دائمًا مجموعة من الدوافع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية الأساسية، فقد التزمنا بتقديم أكثر من 1.8 مليار دولار من المساعدات الإنمائية لبلدان المحيط الهادئ بين عامي 2021 و2024، في مجالات تتنوع بين التعليم والأنظمة الصحية والاكتفاء الذاتي الاقتصادي وحقوق الإنسان والتنمية الشاملة والحوكمة والديمقراطية وتطوير البنية التحتية وغير ذلك الكثير في منطقة المحيط الهادئ.
- لقد قدمنا الدعم لمدة طويلة من أجل تعزيز القدرة الأمنية لدول المحيط الهادئ، على سبيل المثال في قطاعات الشرطة والجمارك والهجرة والأمن السيبراني. من خلال العمل مع شركائنا المقربين، ولا سيما أستراليا، تقدم أوتياروا نيوزيلندا أيضًا مساهمات دفاعية وأمنية مباشرة في المنطقة، ويشمل ذلك الأنشطة الوقائية، مثل دوريات مراقبة مناطق الصيد، وعمليات الاستجابة للطوارئ، على سبيل المثال عقب الكوارث الطبيعية.
- نحن أيضًا من الداعمين الأقوياء للهيكل الإقليمي الذي يمكّن منطقة المحيط الهادئ من مواجهة مشكلاتها، ونساهم في مجموعة واسعة من الهيئات الإقليمية، مثل وكالة مصائد الأسماك التابعة لمنتدى المحيط الهادئ، ومركز تنسيق مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في المحيط الهادئ، ورؤساء الشرطة في جزر المحيط الهادئ، وغير ذلك الكثير.
- ستظل طريقة عمل أوتياروا نيوزيلندا مع شركاء المحيط الهادئ لا تقل أهمية عما نفعله. إن إعلاء قيم whanaungatanga و kotahitanga الترابط وkaitiakitanga الاتحاد والرعاية، والتأكيد على قوة الإلهام الكامنة والمتأصلة في بلدان المحيط الهادئ سيعزز شراكاتنا.

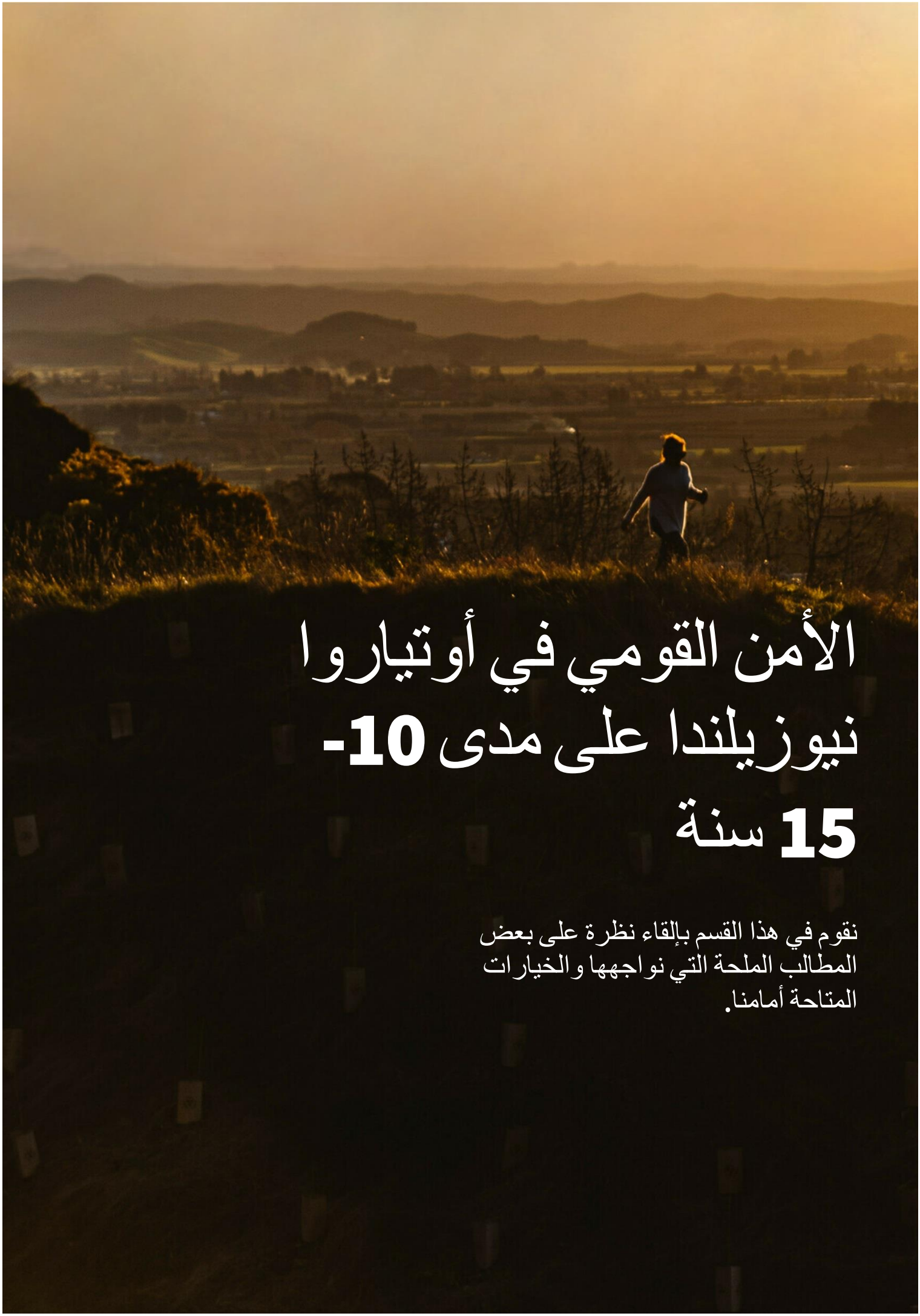

الأمن القومي في أوتياروا نيوزيلندا على مدى 10-15 سنة

نقوم في هذا القسم بإلقاء نظرة على بعض المطالب الملحة التي نواجهها والخيارات المتاحة أمامنا.

الأمن القومي في أوتياروا نيوزيلندا على مدى 10- 15 سنة

إن المخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي لنيوزيلندا آخذة في الازدياد والتعقيد والتشابك. وينبغي لنا إشراك جميع أفراد الشعب النيوزيلندي حتى نضمن أننا في أفضل وضعٍ ممكن للمواجهة.

وندرك تمامًا أن الأجهزة الحكومية وحدها لا تستطيع تقديم الاستجابات المطلوبة لمواجهة مخاطر الأمن القومي التي تلوح في الأفق، وكجزء من تطوير هذا الموجز، نحن نسعى للحصول على آرائكم حول مستقبل الأمن القومي في غضون 10 إلى 15 عامًا.

نتناول في هذا الجزء:

- إلقاء نظرة على بعض المطالب الملحة التي نواجهها والخيارات المتاحة أمامنا.
- مراعاة ما استخلصناه حول ما يجب علينا فعله (من خلال التشاور في الموضوع، والاستطلاع العام للأمن القومي والآراء الواردة من قطاع الأمن القومي بصورة شاملة) بغية المشاركة بشكل أفضل، ثُم
- طرح بعض الأفكار حول ماهية المستقبل المشرق للأمن القومي، وكيف يمكننا تطوير سُبل إشراك نيوزيلندا بتنوعاتها المتزايدة لتحويل هذه الأفكار إلى واقع على المدى الطويل.

المطالب الملحة والخيارات المُتاحة

المطالب الملحة التي نواجهها والخيارات المتاحة لدينا هي ما ستحدد قدرتنا على تأمين مستقبل مشرق للأمن القومي لنيوزيلندا. بمرور الوقت، سيزداد احتياج الشعب النيوزيلندي إلى تحقيق التوازن بين هذه المطالب والاختيارات وترتيبها حسب الأولوية، مع إدراك أن احتياجات الناس وتوقعاتهم ستتغير عبر الزمن.

على سبيل المثال، سنحتاج إلى الموازنة وتحديد الأولويات بين:

- الخصوصية والأمن والثقة
- الاحتياجات والرغبات الفردية والجماعية
- حرية التعبير والتصدي لخطابات الكراهية والتطرف العنيف والمعلومات المضللة
- ضمان فعالية النشاط الاستخباراتي والأمني الذي يجب القيام به بسرية، مع السعي أيضا إلى إشراك الجمهور وتبادل المعلومات معه.
- الاستثمار في الاستجابة للأزمات الحالية وبناء قدراتنا وتعزيز طاقاتنا لمواجهة التحديات المستقبلية، بما في ذلك الاستعداد للأحداث بالغة الأثر ولكنها نادرة الحدوث
- المطالب المختلفة للتمويل العام، ويشمل ذلك احتمال اختلاف التوقعات العامة حول الاستثمارات في الأمن القومي. وليس بالضرورة أن تعكس التوقعات العامة ومستويات الدعم المخاطر والتحديات المتزايدة التي يواجهها الأمن القومي لنيوزيلندا.

نحتاج إلى التحدث عن الأمن القومي

الأحداث في السنوات الأخيرة، مثل الحرب في أوروبا، والوباء العالمي، والجهات الفاعلة الخبيثة التي تستهدف نيوزيلندا، والنظام العالمي المتغير، جميعها تستدعي قلقنا المتزايد بشأن أمننا القومي.

ونعلم أن النيوزيلنديين قلقون أيضًا ويريدون معرفة المزيد، ويريد بعضهم المشاركة بشكل أكبر في كيفية الاستجابة - ويعتقدون أن علينا التصرف بسرعة في ضوء تجاربنا الخاصة والتهديدات المتغيرة على الصعيد العالمي.

في الاستطلاع العام حول الأمن القومي:

- أبدى معظم المشاركين (58 في المائة) اهتمامهم بمعرفة المزيد عن التهديدات والتحديات والفرص التي تواجه الأمن القومي لنيوزيلندا.
- 39 في المائة منهم عبَّروا عن اهتمامهم بإبداء آرائهم أو المزيد من المشاركة في المباحثات العامة حول الأمن القومي، و
- كان 25 في المائة منهم على علم بشأن كيفية معرفة المزيد عن قضايا الأمن القومي لنيوزيلندا، لكن فقط واحدًا من كل خمسة كان يعتقد أن أجهزة الأمن القومي لدينا تشارك بمعلومات كافية بهذا الشأن.

"يجب أن نبذل جهدًا لإشراك عامة النيوزيلنديين في محادثات حول تهديدات الأمن القومي في نيوزيلندا، وعلى وجه الخصوص التواصل مع فئات المجتمع الأكثر عرضة لمخاطر تهديدات الأمن القومي." أحد المشاركين في الاستطلاع

تشارك أجهزة الأمن القومي النيوزيلندية حاليًا معلومات كافية حول الأمن القومي مع النيوزيلنديين

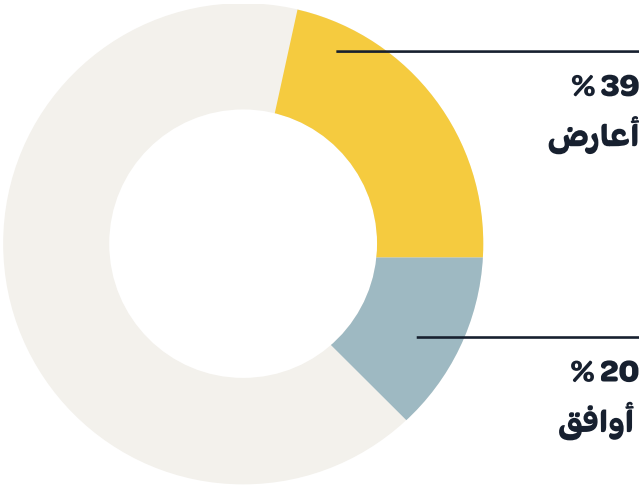

بإعادة النظر في جميع التهديدات التي تناولناها حتى الآن، هل توافق أو لا توافق على كل من العبارات التالية؟

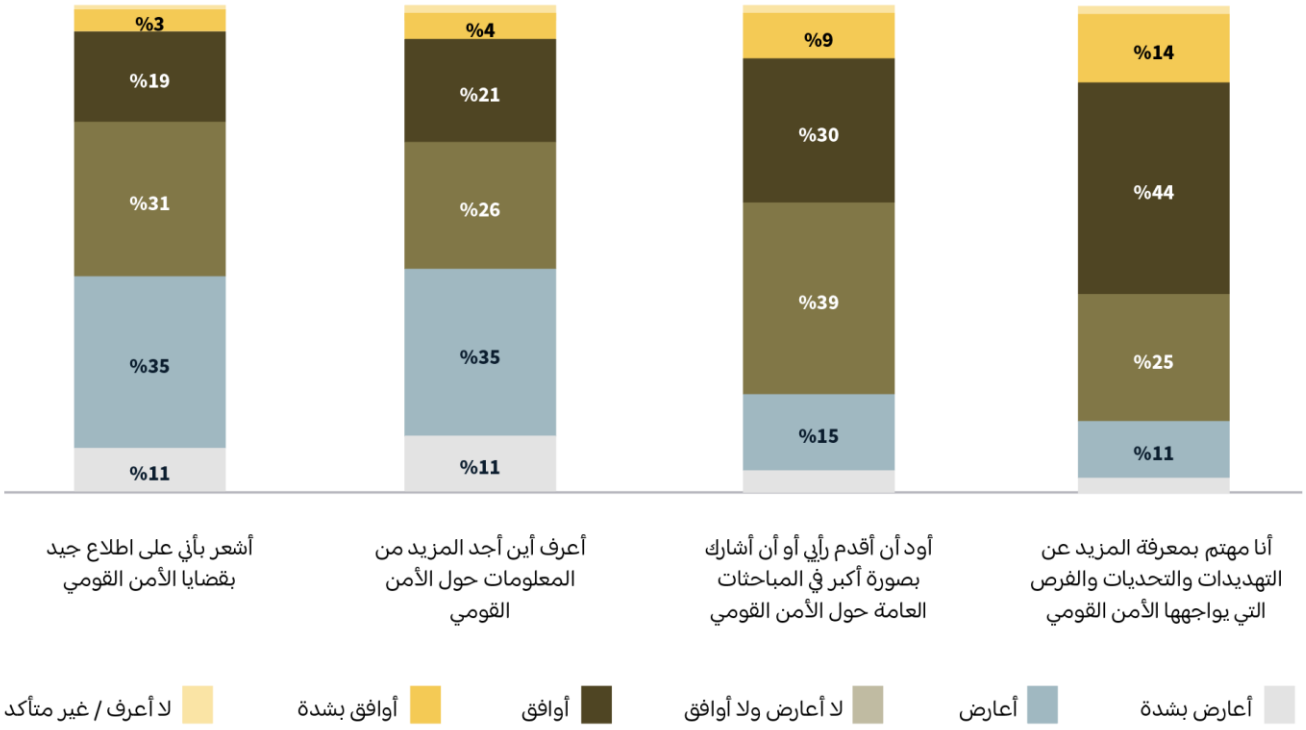

الاستطلاع العام حول الأمن القومي:
قنوات المعلومات المستخدمة والقناة المفضلة
للحصول على معلومات حول التهديدات

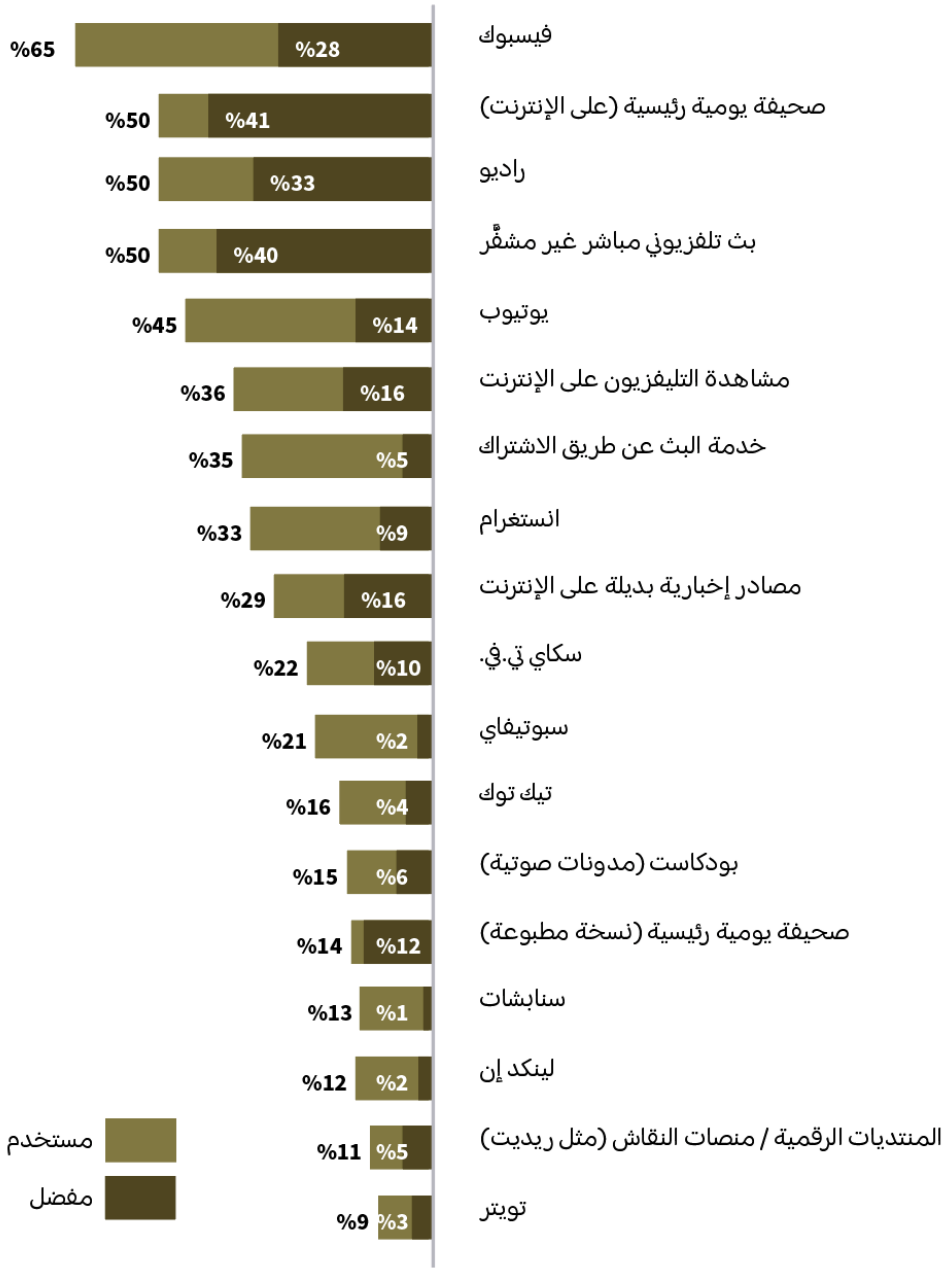

علق العديد من المشاركين في موضوع الموجز على ما يعتقدون أنه قصور عام في الشفافية وإتاحة المعلومات لدى أجهزة الأمن القومي النيوزيلندية. وأرادوا معرفة المزيد عن التهديدات التي تشغل بالهم. قال المشاركون في الاستطلاع إنهم يفضلون معرفة معلومات حول التهديدات التي يواجهها الأمن القومي من خلال الصحف على الإنترنت وقنوات التلفاز غير المشفرة.

إلى جانب ذلك، فإن المشاركين والمجيبين على الاستطلاع:

- حددوا الممارسات التي تُصعب الحصول على المعلومات. وشمل ذلك الإيضاحات المحدودة حول تهديدات الأمن القومي، ولماذا اعتُبرت تهديدًا لأمننا وكيف ينبغي لنيوزيلندا التصدي لها.
- وعلقوا على التعقيدات المتعلقة بمشاركة العديد من الأجهزة في الأمن القومي.
- قالوا إن بعض الأشخاص وأوساط المجتمع يخشون التعامل مع أجهزة الأمن القومي بسبب تجاربهم السابقة.

وعرض بعضهم اقتراحات بأن وكالات الأمن القومي يمكنها تحسين عملية إتاحة المعلومات من خلال:

- تطوير برامج توعية هادفة (من شأنها مساعدة أفراد المجتمع وتشجيعهم على المشاركة في حماية الأمن القومي لنيوزيلندا)
- صياغة استراتيجية المشاركة ونشرها، و
- وضع خارطة طريق تُوجه ببناء شراكة مع الشعب حول الأمن القومي.

تتباين الثقة في قدرة الجهات الحكومية على المواجهة

كشف الاستطلاع العام للأمن القومي أن ثقة النيوزيلنديين في قدرة الأجهزة الحكومية على توفير الأمن والحماية تتباين باختلاف نوع التهديد.

وعند سؤالهم كيف يمكن للأجهزة الحكومية كسب ثقة الجمهور، سلط المشاركون في الاستطلاع الضوء على حاجة تلك الأجهزة إلى:

- سرعة الاستجابة
- الاستعداد، و
- إثراء الوعي والمعرفة لدى الجمهور.

كيف يمكن أن يبدو المستقبل المشرق للأمن القومي؟

لقد حددنا عشر مقومات نرى أنها ستؤمن مستقبلًا أكثر إشراقًا للأمن القومي لنيوزيلندا على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة. وسوف تمكننا من الاستعداد والاستجابة بشكل أفضل للمخاطر والتحديات المقدمة في هذا الموجز. نوضح هذه المقومات بإيجاز وعلى مستوى عالٍ، وهي بمثابة خيارات لمزيد من الاستكشاف المحتمل.

ترتكز هذه المقومات على الثقة والأمان والتماسك الاجتماعي- فهي ستعزز صمودنا الداخلي وتدعمنا لاتخاذ خطوات استباقية نحو حماية مصالح أمننا القومي.

تترابط هذه المقومات وتتضافر، مما يساعدنا على سرعة الاستجابة الجماعية، بالاعتماد على مشاركة الوعي بالمخاطر التي حددناها من خلال المحادثات مع السياسيين والشعب الماوري والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين والشركات ووسائل الإعلام وقادة المجتمع وأفراد الجمهور.

نحن نحرز تقدمًا بالفعل، على سبيل المثال، من خلال تطوير أول استراتيجية للأمن القومي لنيوزيلندا ومراجعة نظام الأمن القومي لدينا استجابةً لنتائج اللجنة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايستشرش وتوصياتها. ومع ذلك، نؤمن بوجود المزيد من الفرص التي تستحق الدراسة.

تشمل المقومات الرئيسية لمستقبل مشرق ما يلي:

- **شفافية المعلومات العامة وإتاحة الوصول إليها** - مشاركة المعلومات وتسهيل وصول الناس إليها وقراءتها بهدف إثراء وعي الجمهور بالمخاطر التي يتعرض لها أمننا القومي، وما الذي نفعله حيالها وكيف يمكنهم المساعدة في الحد منها والتصدي لها. وهذا بدوره سيساعد في مواجهة خلل تباين المعلومات وتشجيع مشاركة الجمهور. من خلال مشاركة المعلومات بشكل استباقي بطرق يسهل الوصول إليها، يمكننا أيضا المساعدة في بناء قدرة الناس على الصمود في وجه المعلومات المغلوطة، للتضليل المتعمد والغير متعمد، المتعلقة بقضايا الأمن القومي.
- **الإشراف على قطاع الأمن القومي** - حيث يُقدم الدعم للرؤساء التنفيذيين لوكالة الأمن القومي لتعضيد الدور الإشرافي بشكل جماعي، واستشراف المستقبل وتقديم المشورة واتخاذ الإجراءات بشأن التحديات والفرص المستقبلية، لمساعدة الحكومات الحالية والمتعاقبة.
- **تعزيز القيادة السياسية للأمن القومي** - حسب توصيات اللجنة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايستشيرش، فإن وزراء الحكومة على دراية جيدة بذلك، وثمة "مزيد من النقاش حول قضايا الأمن القومي ودعمها بين الأحزاب". [11]
- **الشراكات الدولية بغية تنمية وتعزيز أمننا القومي** - مع الاعتراف بأن التهديدات الحالية والمستقبلية للأمن القومي قد يكون لها جذورا عالمية تتطلب مشاركة وتعاونا دوليين للتصدي لها؛ سيكون تبادل المعلومات الاستخباراتية والرؤى والخبرات بصورة استباقية والعمل مع أولئك الذين يشاركوننا قيمنا أمرًا مهمًا لدعم الأمن العالمي والإقليمي وحماية مصالح بلادنا.
- **قطاع أمن وطني يعكس تنوع أمتنا، قابل للتكيف وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية** - سيكون قطاع الأمن الوطني، في المستقبل، قادرًا على مواجهة قضايا الأمن القومي المعقدة والمتزامنة، وذلك بعد تزويده بمجموعة من الكفاءات والأدوات والإمكانات الكافية. سيستمر تنوع القطاع في التغير مع تغير نيوزيلندا. يتم تضمين استراتيجيات لتعزيز التنوع والشمول، والاعتراف بأن تنوعنا يمثل قوة يجب علينا تسخيرها. ونؤكد على ما توصلت إليه اللجنة الملكية للتحقيق من الحاجة إلى جهاز استخبارات وأمن وطني يمتلك موارد جيدة، يكون مفوضًا بموجب التشريعات، ليكون مسؤولًا عن القيادة الأمنية والاستخباراتية.
- **نقاش مفتوح بين النيوزيلنديين ومشورات بين خبراء من خارج الحكومة** - تتلقى المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث حول الأمن القومي التمويل المستدام الذي تحتاجه لإجراء البحث ولتقديم المشورة المستقلة. وهذا يساعد في إثراء الوعي العام ودعم المناظرات المتوازنة والبناءة حول الطرق التي يمكننا من خلالها التصدي لتهديدات الأمن القومي المتزايدة في التعقيد.

- **تغطية إعلامية فعالة وتشاركية** - تدعم التغطية الإعلامية لقضايا الأمن القومي النقاش المفتوح حول تهديدات الأمن القومي والمساومات المحتملة ونقاط القوة والضعف في سبل التصدي. وتعكس التغطية تنوعًا في وجهات النظر من جميع أوساط المجتمع النيوزيلندي، وفي الوقت الذي تبرز فيه التهديدات والتحديات، فإنها تدرك أيضًا مستوى ثبات مجتمعاتنا وتحتفي بمواجهة هذه التحديات مواجهة جماعية من الدولة بأكملها.
- **إفساح المجال للشركاء من خارج الحكومة والتعاون معهم** - سيتضح لنا جليًا دور الخبراء والخبرات المتاحة بين فئات المجتمع للمساعدة في تخفيف وطأة تحديات الأمن القومي والتصدي لها. ويشمل ذلك العمل مع الماوري والاعتراف بالدور الهام للعشيرة الأوسع والعشيرة hapū والعائلة whānau في الحفاظ على أمن الناس. ووصل إلى أسماعنا أيضاً أن قطاع الأعمال وفئات المجتمع لدينا تضم مجموعة واسعة من الخبرات والمهارات ومستعدون وراغبون في دعم سُبل مواجهة تهديدات الأمن القومي.
- **تمكين أوساط المجتمع من المشاركة مع قطاع الأمن القومي** - ندرك أهمية بناء ثقة النيوزيلنديين في بعضهم البعض وفي مؤسساتنا. تشجيع فئات المجتمع ودعمها وتمويلها للمشاركة في مسائل الأمن القومي من خلال تبادل المعلومات وبناء القدرات باعتبار ذلك "مهمة اعتيادية وأساسية" في قطاع الأمن القومي لدينا. ويفهم النيوزيلنديون فرص المشاركة في نظمنا وعملياتنا الديمقراطية. يعد تعليم التربية المدنية مكونًا رئيسيًا في هذا (كما هو الحال في محو الأمية الرقمية) حتى يعرف الناس والمجتمعات كيفية مشاركة تجاربهم وخبراتهم ومدخلاتهم في عمليات تطوير السياسات من خلال المشاركة العامة.
- **مؤسسات جديرة بالثقة وتتحمل المسؤولية** - نظام أمن قومي يحظى بثقة واطمئنان الشعب الذي يخدمه (أي لديه "رخصة مجتمعية لممارسة دوره") يمكن أن يعمل بفاعليه أكثر مما دونه.

ما خطوتنا التالية؟

تم عرض هذا الموجز على البرلمان ونشره. ويهدف هذا الموجز إلى دعم المحادثات الجارية حول أمننا القومي والطرق التي يمكننا من خلالها إشراك أصوات أوتياروا نيوزيلندا بتنوعها المتزايد بشأن مخاطر الأمن القومي والتحديات والفرص.

سنكرر الاستطلاع العام للأمن القومي سنويًا لتعميق فهمنا لوعي النيوزيلنديين ومواقفهم تجاه مجموعة واسعة من التهديدات والتحديات المتعلقة بالأمن القومي. يوفر استمرار الاستطلاع فرصة لمراقبة واستكشاف أي اتجاهات بمرور الوقت.

الملحقات

الملحق أ - مسرد

التعاريف صحيحة حتى فبراير 2023.

الإرهاب - ويشمل (على سبيل المثال لا الحصر) الأفعال التي تسبب الوفاة أو الإصابة البدنية الخطيرة وتهدف إلى تخويف السكان أو إجبار الحكومة على اتخاذ (أو عدم اتخاذ) تصرفات معينة.

الأمن القومي - يعني حماية نيوزيلندا من التهديدات التي قد تصيبنا.

برامج الفدية - برنامج يقيد وصول الأشخاص إلى ملفاتهم أو أنظمة الكمبيوتر الخاصة بهم ما لم يدفعوا فدية.

التجسس - يشير إلى مجموعة من الأنشطة السرية تحدث لجمع معلومات أو مواد أو قدرات بغرض تحقيق مكسبًا على حساب المنافس.

التدخل الأجنبي - فعل تمارسه دولة أجنبية أو ممثلها، بهدف التأثير على المصالح الوطنية لدولة ما أو تعطيلها أو تقويضها بوسائل سرية أو خادعة أو تهديدية. الهدف هو التحايل على الأساليب العادية للمشاركة الدولية أو إفسادها وتحقيق مكاسب معينة. في حين أن الدول، ومن بينها نيوزيلندا،عادةً ما تتخذ إجراءات اقتصادية أو دبلوماسية لتعزيز مصالحها، فإن استخدام الخداع والإكراه يشكل مخاطر على الأمن القومي.

التطرف العنيف - تبرير العنف بهدف تغيير طبيعة الحكومة أو الدين أو المجتمع تغييرًا جذريًا. غالبًا ما يستهدف هذا العنف الجماعات التي تُشكل تهديدًا لنجاح المتطرفين العنيفين أو بقائهم على الساحة أو تشوه صورتهم في أعين العالم.

التماسك الاجتماعي - حيث يشعر الجميع بالأمان والتقدير وإيلاء الاهتمام، ويكون لديهم إحساس قوي بالانتماء، ويمكنهم المشاركة الكاملة في المجتمع. المجتمع المترابط هو الذي يتمتع فيه جميع الأفراد والجماعات بحس الانتماء والاندماج الاجتماعي والمشاركة والتقدير والشرعية.

الجرائم الإلكترونية - الجرائم التي تُرتكب من خلال استغلال أنظمة الكمبيوتر وتُوجه ضدها. ومثال ذلك: إنتاج برمجيات خبيثة وهجمات حجب الخدمة والتصيد الاحتيالي.

الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية - هي الجريمة التي تُدبر عبر الحدود الوطنية، أو الجريمة التي تُرتكب في بلد معين، ولكن لها صلات وثيقة بالبلدان الأخرى.

جهة فاعلة خبيثة - شخص أو منظمة تتعمد إلحاق الضرر.

المعلومات المضللة- معلومات كاذبة أو مُحرفة يجرى مشاركتها عن قصد لإحداث ضرر أو تنفيذ مخطط أوسع.

المعلومات المغلوطة - معلومات كاذبة أو مضللة، ولكن لم تُختلق أو تُنشر بقصد إلحاق ضرر.

النظام الدولي القائم على القواعد - نظام عالمي يرسخ مفهوم "الالتزام بالنزاهة والأمانة"، يتألف من القواعد والمبادئ والمنظمات التي تدعم البلدان للعمل معًا، وتشجع بدورها السلوك السلمي والتعاوني الذي يمكن التنبؤ به.

الهجوم الإلكتروني - استغلال متعمد لأنظمة المعلومات من أجل إلحاق الضرر.

الملحق ب: الهوامش

[1] وتتمثل هذه الأجهزة في مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية والتجارة ودائرة الاستخبارات الأمنية النيوزيلندية ووزارة الدفاع ومكتب أمن الاتصالات الحكومية ودائرة الجمارك النيوزيلندية وقوات الدفاع النيوزيلندية والشرطة النيوزيلندية ووزارة الأعمال والابتكار والتوظيف.

[2] لمزيدٍ من المعلومات المفصلة حول نظام الأمن القومي لنيوزيلندا راجع-***https://dpmc.govt.nz/our-programmes/national-security-and-intelligence/national-security/new-zealands-national-security***

[3] تقرير الاستطلاع متاح على موقع DPMC -***https://dpmc.govt.nz/our-programmes/national-security/national-security-long-term-insights-briefing/2022-ipsos-national.*** أعدت شركة إبسوس IPSOS هذا الاستطلاع على الإنترنت بين تاريخي 11 فبراير - 2 مارس 2022. تزامن العمل الميداني مع الغزو الروسي لأوكرانيا وحركة الاحتجاج على البرلمان. يُحتمل أن تكون هذه الأحداث قد أثرت على ردود الجماهير.

[4] توقعات التعداد السكاني العرقي القومي وفق الإحصائيات النيوزيلندية لعام (2021): 2018 (الأساسي) - 2043. راجع ***https://www.stats.govt.nz/information-releases/national-ethnic-population-projections-2018base-2043***

[5] مايكروسوفت (يونيو 2022). الدفاع عن أوكرانيا: دروس مبكرة من الحرب السيبرانية. راجع***https://query.prod.cms.rt.microsoft.com/cms/api/am/binary/RE50KOK***

[6] مركز الأمن السيبراني القومي، تقرير التهديدات الإلكترونية 2022/2021. راجع -***https://www.ncsc.govt.nz/newsroom/ncsc-cyber-threat-report-shows-rise-in-malicious-attacks-on-new-zealand/***

[7] ملخص تقرير فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية في نيوزيلندا CERT NZ 2021. راجع ***https://www.cert.govt.nz/about/quarterly-report/2021-report-summary/***

[8] الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في نيوزيلندا: استراتيجيتنا 2020 - 2025. راجع:-***https://www.police.govt.nz/sites/default/files/publications/transnational-organised-crime-in-new-zealand-our-strategy-2020-to-2025.pdf***

[9] الإحصائيات النيوزيلندية لعام (2012). الأطفال والأسر المعرضة للخطر: بعض النتائج من الاستبيان الاجتماعي العام لنيوزيلندا. راجع: ***https://www.stats.govt.nz/assets/Uploads/Retirement-of-archive-website-project-files/Reports/Vulnerable-children-and-families-Some-findings-from-the-New-Zealand-General-Social-Survey/vulnerable-children-and-families.pdf***

[10] تقييم الدفاع لعام (2021) الصادر عن وزارة الدفاع النيوزيلندية، بعنوان بحر هائج لا يزال من الممكن الملاحة فيه. راجع***https://www.defence.govt.nz/assets/publication/file/Defence-Assessment-2021.pdf***

[11] اللجنة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايستشرش بتاريخ 15 مارس 2019. القسم 2.3 فقرة 24، 2 توصيات لتحسين جهود نيوزيلندا لمكافحة الإرهاب. راجع: -***https://christchurchattack.royalcommission.nz/the-report/findings-and-recommendations/chapter-2-recommendations-to-improve-new-zealands-counter-terrorism-effort/***